المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: النموذج الديمقراطي الأردني والتحديات القائمة (دراسة في الرؤى والطروحات الملكية) 1999م - 2016م
اسم الكاتب: د. أحمد خليف العفيف، أ.د. محمد عبد الكريم محافظة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8007
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 10:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النموذج الديمقراطي الأردني والتحديات القائمة
(دراسة في الرؤى والطروحات الملكية) ١٩٩٩م-٢٠١٦م

د. أحمد خليف العفيف*

أ. د. محمد عبد الكريم محافظة**

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٦/١١/١٥م. **تاريخ القبول: ٦/٤ /٢٠١٧م.**

ملخص

تهدف الدراسة إلى بحث النموذج الديمقراطي الأردني وفقاً للرؤية والطروحات الملكية الأردنية ١٩٩٩-٢٠١٦م، من حيث الأسس والمرتكزات التي يستند إليها، والأهداف التي يسعى لتحقيقها، والتحديات التي تواجهه على المستوى الداخلي والخارجي. من خلال اعتماد المنهج التاريخي التحليلي المستند إلى مجموعة وثائق أصلية ممثلة بخطب العرش والأوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني ابن الحسين كمصدر رئيسي، وعدد من البيانات والتصريحات الصادرة عن الجهات الأردنية الرسمية.

وتبين من خلال الدراسة جدية القيادة السياسية الأردنية ممثلة بالملك عبد الله الثاني في تجذير النهج الديمقراطي في واقع النظام السياسي الأردني بهدف الوصول إلى مرحلة الحكومات البرلمانية والدولة المدنية.

كما بينت الدراسة من جانب آخر طبيعة التحديات التي تواجه النموذج الديمقراطي الأردني في مساره نحو الحكومات البرلمانية والدولة المدنية والتي تجسدت بشكل رئيسي بمجموعة المفاهيم التقليدية ذات الأبعاد العشائرية والشخصية والجهوية المؤثرة سلباً في صياغة الثقافة السياسية الموجهة لسلوك معظم مكونات النظام السياسي الأردني وبشكل خاص المواطنين والنواب تجاه العملية الديمقراطية، وقد شكلت هذه الثقافة حالة مستمرة في ظل ضعف الأحزاب وعدم قدرتها على إثبات وجودها بشكل فاعل.

الكلمات الدالة: ديمقراطية، حكومات برلمانية، دولة مدنية، انتخابات، تنمية سياسية.

* **قسم العلوم الإنسانية، كلية الهندسة التكنولوجية، جامعة البلقاء التطبيقية.**

** **كلية الآداب، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الهاشمية.**

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Jordanian Democratic Model and its Challenges (A study on the Royal Vision and Propositions of Jordan during 1999-2016)

Dr. Ahmad Khlaif Al-Afef
Prof. Mhammed Abdul Kareem Mahafza

Abstract

The study aims to examine the Jordanian democratic model in accordance with the royal vision and propositions of Jordan during 1999-2016, in terms of its principles, foundations, purposed objectives and challenges at internal and external levels. The study used the analytical historic approach based on original documents represented by speeches of King Abdullah II Bin Al-Hussein as well as a number of statements and declarations issued by the official Jordanian authorities.

The study shows the seriousness of Jordan's political leadership represented by King Abdullah II who instilled the democratic approach in the reality of the Jordanian political system in order to reach the stage of party-based parliamentary governments.

On the other hand, The study showed the nature of challenges the Jordanian democratic model faces in heading towards parliamentary governments, they are mainly represented in a group of traditional concepts with tribal, personal and regional dimensions that negatively affect the formulation of political culture heading to the behavior of most components of the Jordanian political system including citizens and deputies to the democratic process , this culture has formed an ongoing case in light of the weakness of political parties and their

Keywords: Democracy, Parliamentary Governments, Civil County, Elections, Political Development.

المقدمة:

إن تطبيق النهج الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات يحتاج إلى روح عالية من الإحساس بالمسؤولية الوطنية والنية الحسنة في تطوير المجتمع، والإخلاص في العمل من أجل خدمة الجماعة، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وفهم عميق لمعنى الحرية التي لا يمكن أن تكون دون أن تخضع لضوابط قانونية وأخلاقية تنبع من قيم المجتمع ومثله العليا، وتحافظ في الوقت نفسه على بنيته ومنجزاته وتلبي احتياجاته، وعدم مراعاة هذه المبادئ عند تطبيق النهج الديمقراطي سيؤدي إلى إشاعة الفوضى والفتن التي من شأنها تحقيق انهيار المجتمع، والنزول به إلى مستوى متدنٍ تُهضم فيه حقوق الأفراد وتهان كرامتهم.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال عرضها لنموذج ديمقراطي يمتاز بالأصالة والمعاصرة صادرة عن القيادة السياسية الأردنية ممثلة بالملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ويستند إلى أسس موضوعية مدروسة غير منحازة لوجهة نظر ضد أخرى، ومتطلعاً بالأساس الأول إلى تحقيق مصلحة الدولة العليا، الأمر الذي أعطى الدولة الأردنية ونظامها السياسي القدرة على البقاء والاستمرار ومواجهة التحديات الصعبة التي تعرضت لها المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضيتين رئيسيتين هما:

الأولى: ازدياد مساحة الحرية ورفع سقف الديمقراطية لأبناء الشعب كلما زادت حالة الوعي السياسي والفكري.

الثانية: توسع القيادة السياسية بتطبيق النهج الديمقراطي كلما ازداد التزام القوى السياسية الرسمية والشعبية بالرؤى الملكية المطروحة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إيجاد تصور شامل وفق أسس منهجية علمية عن النموذج الديمقراطي الأردني وفقاً للطروحات الملكية الأردنية ١٩٩٩م-٢٠١٦م، ممثلة بالملك عبد الله الثاني ابن الحسين من حيث الأسس والمرتكزات والأبعاد، والذي يتطلب تحقيقه سلسلة من التجارب المتراكمة، تكون نتاجاً لجهود مشتركة تسعى على الدوام لتطوير النهج الذي يحكم كافة علاقات الدولة ومكوناتها من مواطنين وبرلمان وحكومات ومؤسسات مجتمع مدني، تستند في المقام الأول إلى مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الاحترام المتبادل والحوار البناء وواجب المساءلة من خلال تبني الجميع للقيم والمبادئ والممارسات

الديمقراطية ممثلة بالعدل والتسامح والتعددية واحترام حرية الرأي والاحترام المتبادل والإيمان بمبدأ الحوار وتحويل الاختلاف إلى حلول توافقية.

كما تهدف الدراسة من جانب آخر، إلى بيان طبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي تقف في طريق وصول هذا النموذج إلى أهدافه العليا، ممثلة بالحكومات البرلمانية والدولة المدنية، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال أحزاب سياسية، تمتلك برامج عملية قابلة للتطبيق، مبنية على سياسات واضحة، تحاكي هموم جميع المواطنين ومتطلباتهم، بالشكل الذي يمكنها من الحصول على ثقتهم وتشكيل القناعة لديهم بالانتخاب على أساس حزبي برامجي، مما يؤدي إلى إيجاد أغلبية حزبية في البرلمان قادرة على تحمل مسؤولية الحكم.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بأنه على الرغم من وجود إرادة حقيقية لدى القيادة السياسية الأردنية – ممثلة بالملك عبد الله الثاني – تجسدت من خلال مساعي وجهود فعلية، لإيجاد نموذج ديمقراطي أردني متميز؛ تتجذر فيه القيم والممارسات الديمقراطية العصرية، كمطلب أساسي لعملية الإصلاح والتنمية السياسية الشاملة التي يمكن من خلالها حماية أمن الدولة واستقرارها ودفعها قدماً نحو الأمام وصولاً إلى مرحلة الحكومات البرلمانية والدولة المدنية، إلا أن هذا النموذج على الرغم من الإنجازات التي حققها على المستوى التشريعي والمؤسسي لم يصل بعد إلى أهدافه، ولم يحقق تطوراً ملموساً في إيجاد أهم متطلباته ممثلة بالأحزاب السياسية المؤهلة لتحمل مسؤولية الحكم.

تساؤلات الدراسة:

يتفرع عن مشكلة الدراسة عدة تساؤلات فرعية هي:

- مدى جدية القيادة السياسية الأردنية بترسيخ نهج ديمقراطي يؤدي إلى مرحلة الحكومات البرلمانية والدولة المدنية.
- مدى وعي القيادة السياسية الأردنية وإدراكها لمتطلبات النهج الديمقراطي.
- هل من تأثير للظروف والأوضاع الدولية المتأزمة على المسار الديمقراطي الأردني؟
- ما دور التشريعات الناظمة في المسار الديمقراطي الأردني؟
- ما التوافق والتضارب بين الثقافة السياسية والاجتماعية الأردنية والقيم والأعراف الديمقراطية.
- ما تأثير الثقافة العشائرية الأردنية على السلوك الديمقراطي.

- مدى استعداد القوى السياسية المكونة للنظام السياسي الأردني وجديتها في الالتزام بالقيم والأعراف الديمقراطية المؤدية إلى مرحلة الحكومات البرلمانية.

منهجية الدراسة:

تمت معالجة الدراسة من خلال تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية، تناول الأول: عرض النموذج الديمقراطي الأردني وفقاً لرؤية الملك عبد الله الثاني خلال مرحلة الدراسة ١٩٩٩-٢٠١٦م، كما عبر عنها في خطب العرش، والتصريحات الرسمية والأوراق النقاشية الست التي صدرت بين عامي ٢٠١٢م-٢٠١٦م.

أما المحور الثاني: فقد أبرز الإنجازات التي تحققت وفقاً للرؤى الملكية في هذا الإطار على المستوى التشريعي والمؤسسي. في حين بحث المحور الثالث في طبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي تقف في وجه الطروحات الملكية وتعيق مسيرتها في الوصول إلى أهدافها ممثلة بالحكومات البرلمانية والدولة المدنية.

وتمت معالجة المحاور الثلاث من خلال تطبيق المنهج التاريخي التحليلي المستند إلى مجموعة من المصادر الأولية ممثلة بخطب العرش والأوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني، والبيانات والتصريحات الرسمية التي بينت أبعاد النموذج الديمقراطي الأردني ومرتكزاته وتحدياته وفقاً للرؤية الملكية، كما تم الاعتماد على العديد من الدراسات والمقالات المنشورة عبر المجلات والصحف والمواقع الإلكترونية في بحث التحديات التي تعترض النموذج الديمقراطي الأردني.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحثان على دراسة متخصصة تستند إلى أسس علمية موضوعية في بحث الموضوع، وكل ما وجد عبارة عن مقالات صحفية تعرضت للموضوع من زوايا محددة غير شاملة، لذلك جاءت هذه الدراسة بهدف تقديم تصوراً شاملاً للموضوع وفق أسس بحثية علمية.

تمهيد:

تعرف الديمقراطية بأنها شكل من أشكال الحكم وأسلوب حياة وفلسفة سياسية تسعى إلى تنظيم شؤون الدولة والمجتمع، وتستند في وجودها إلى جملة من المفردات، تتمثل: بالإيمان بمبادئ العدل والحرية والمساواة والوسطية والاعتدال واحترام حقوق الإنسان وكرامته[١]، وفتح المجال أمام الجميع للمشاركة في الحياة السياسية عن طريق التمثيل النيابي والحزبي واحترام حرية التعبير عن الرأي، والأخذ

(١) الداودي، النظام السياسي، ص ٣٦٢.

بمبدأ الفصل بين السلطات، وجعل السلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية، وترسيخ مفهوم دولة القانون والمؤسسات[١].

والمتتبع لتطور الدولة الأردنية، يجد أن بذور الديمقراطية وجدت في بنية نظامها السياسي، منذ بداية تأسيسها عام ١٩٢١م، ونمت وتطورت حتى غدت الآن تشكل ركناً من أركانها، وسمة رئيسية لها، على الرغم من كل الأزمات التي مرت بها الدولة[٢].

لذا يعتبر الأردن – وبشكل خاص منذ الاستقلال عام ١٩٤٦م – من الدول الناضجة والمتطورة سياسياً، التي تؤمن بالنهج الديمقراطي أسلوباً أمثل في إدارة شؤون الدولة، الأمر الذي أعطاها بالنتيجة القدرة على البقاء والاستمرار، ومواجهة وتجاوز التحديات التي أطاحت بالعديد من دول المنطقة[٣].

فمنذ بدايات قيام الدولة وجدت المجالس النيابية المنتخبة[٤] وتطورت بتطور الدولة من حيث الصلاحيات التشريعية والرقابية، خاصة بعد صدور دستور عام ١٩٥٢[٥] الذي أكد بدوره مبدأ الفصل بين السلطات ومسؤولية الحكومة أمام البرلمان وإقرار الحقوق والحريات العامة[٦] بشكل أدى إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية وفتح المجال أمام التنظيمات الحزبية[٧] التي حققت أكبر نجاحاتها في انتخابات عام ١٩٥٦ بتشكيل حكومة برلمانية من قبل الحزب الوطني الاشتراكي[٨].

ونتيجة لحالة عدم الانسجام بين الأحزاب والنظام السياسي الأردني نتيجة لخروج معظم الأحزاب وخاصة اليسارية عن برامجها المعلنة بشكل أضر بالمصلحة الوطنية الأردنية، تم حظر النشاط الحزبي في الأردن عام ١٩٥٧ واستمر هذا الحظر إلى عام ١٩٩٢[٩].

(١) بدران، الأردن والوسطية، ص ١١٠.
(٢) العفيف، منهجية الملك، الرأي، ١٣/ آب/ ٢٠١٦.
(٣) الدستور، ١/ت١/٢٠١٢، ص ٧.
(٤) الحجاج، التطور التاريخي، ص ٨.
(٥) الخطيب، التيارات السياسية، ص ٧٤.
(٦) الدستور الأردني، ١٩٥٢، المواد (٥٣، ٥٤).
(٧) الحوراني، المسار الديمقراطي، ص ٣.
(٨) عساف، الأحزاب السياسية، ص ٤٠.
(٩) ابن طلال، مهنتي كملك، ص ٩٧.

وعلى الرغم من المخاض الصعب الذي دخلته الديمقراطية في الأردن منذ عام ١٩٧٤م – ١٩٨٩م، نتيجة توقف الحياة النيابية والحزبية وإعلان الأحكام العرفية، نظراً لأسباب محلية وإقليمية ودولية[١]، إلا أن النموذج الديمقراطي لم يلبث أن عاد يعبر عن وجوده في واقع السياسة الأردنية، بعد عملية التحول الديمقراطي التي بدأت منذ عام ١٩٨٩م ولا تزال مستمرة حتى الآن معبرة عن قناعة القيادة السياسية الأردنية بالنهج الديمقراطي كأسلوب أمثل في إدارة الدولة[٢].

المحور الأول: النموذج الديمقراطي الأردني وفق الرؤى والطروحات الملكية ١٩٩٩م – ٢٠١٦م

تعتبر الديمقراطية بمنظور الملك عبد الله الثاني، نهجاً وطريقة حياة ووسيلة لتحقيق الصالح العام، مادتها الشعب، وهدفها خدمته وليست غاية بحد ذاتها، وهي عملية حية متطورة، يجب أن تكون مواكبة للتغيرات المحيطة حتى تحقق أهدافها[٣]، وعملية تكون المجتمع الديمقراطي يتطلب سلسلة من التجارب المتراكمة والجهود المشتركة، التي لا يمكن أن تكون من خلال مرحلة محددة أو برنامج إصلاحي واحد[٤]، كما أن الإصلاح الديمقراطي وفق الرؤية الملكية لا يمكن أن يتحقق بمجرد تعديل الأنظمة والتشريعات فقط، إنما يتطلب الأمر تطويراً مستمراً للنهج الذي يحكم علاقات كافة مكونات الدولة من مواطنين وحكومة ونواب ومؤسسات مجتمع مدني[٥] والتي يجب أن تقوم باستمرار على مبادئ المواطنة الحقة والاحترام المتبادل وممارسة واجب المساءلة والحوار البناء الذي يوصل إلى التوافق الذي يعد ضرورة من ضرورات تجذير النهج الديمقراطي[٦]. ولما كان الأردن نموذجاً للملكيات الدستورية يمتلك نهجاً ديمقراطياً، فإن الخطوة التالية وفق الرؤية الملكية هو الانتقال إلى مرحلة الحكومات البرلمانية الفاعلة التي يشكل فيها ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب الحكومة، وهذا الأمر يحتاج إلى عدة دورات برلمانية قادمة[٧]، ويرتبط بالوقت نفسه بمدى النجاح في وجود أحزاب سياسية، تمتلك برامج، تمكنها من تحمل مسؤولية الحكم[٨]، وبمنظور الملك عبد الله الثاني، إن الوصول إلى مرحلة الحكومات البرلمانية يفرض توافر عدة متطلبات رئيسية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال مشاركة كافة القوى المكونة للدولة والمجتمع، أطرافها المواطن والأحزاب والبرلمان والحكومة ومؤسسة العرش[٩]،

(١) الشناق، تاريخ الأردن، ص ٣٩.
(٢) مهنا، الأحزاب السياسية، ص٢٧٧.
(٣) خليفات، الميثاق الوطني، ص ٥٨.
(٤) ابن الحسين، خطاب العرش، ١٥/ت٢/٢٠١٥م.
(٥) المومني، مجلس النواب، الغد، ١٣/ أيلول/ ٢٠١٠، ص ٢,
(٦) ابن الحسين، الورقة النقاشية الرابعة، ٢/ حزيران/ ٢٠١٣م.
(٧) حكمت، قراءة تحليلية، الرأي، ٢٠/٣/٢٠١٣م، ص ٤.
(٨) مردم، رؤية الملك، الدستور، ١٠/ك٢/٢٠١٣، ص ١٠.
(٩) ابن الحسين، خطاب العرش، ١٠/شباط/٢٠١٣م.

من خلال تبني الجميع للقيم والممارسات الضرورية لتجذير الثقافة الديمقراطية ممثلة بالتسامح والاعتدال والتعددية والاحترام المتبادل والأخذ بمبدأ الحوار وتحويل الخلاف إلى حلول توافقية[١].

وقد بين الملك عبد الله الثاني المسؤوليات الملقاة على كل من مكونات الدولة على النحو التالي:

أولاً: المواطن

منذ أن تسلم الملك عبد الله الثاني عرش المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٩٩م أطلق رؤية واضحة للإصلاح الشامل ومستقبل الديمقراطية في الأردن، أوضحها من خلال العديد من المبادرات والتوجيهات الملكية التي استهدفت قطاعات المجتمع تمثل أهمها في: برنامج الأردن أولاً، والتنمية السياسية والاقتصادية، وكلنا الأردن، والإصلاح الإعلامي والتشريعي، ورسالة عمان والأوراق النقاشية. وقد سعى بالمقام الأول من خلال هذه الرؤية إلى تحفيز حوار وطني يهدف إلى بناء التوافق وتعزيز المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار بالشكل الذي يدعم عملية الإصلاح السياسي والتنمية الشاملة[٢] في إطار عملية تشاركية تساهم بها كافة القوى السياسية بصورة مترابطة تؤدي في النهاية إلى مرحلة الحكومات البرلمانية ممثلة بفئات الشعب كافة[٣] من خلال تحرك عقلاني محسوب الخطوات قام على أساس التدرج، والأخذ بمبدأ التغيير من خلال التطوير، معتبراً مشاركة المواطن الإيجابية هي نقطة الفصل في هذا المسار[٤].

لذلك قامت الرؤية الملكية على اعتبار مشاركة المواطن الأردني الفاعلة، الركيزة الأساسية في تطوير النظام الديمقراطي الأردني، سواءً كان ذلك من خلال الانضمام إلى الأحزاب أو المشاركة المسؤولة في الانتخابات النيابية والتي تكون نتاجاً لعملية الحوار المستمر بين المواطنين من جهة، والمواطنين والمرشحين من جهة أخرى حول القضايا المهمة وأولويات الوطن وجعل التصويت مبنياً بالمقام الأول على أساس رؤية المرشحين وبرامجهم إزاء القضايا الوطنية وليس على أساس العلاقات الشخصية وصلات القربى[٥].

(١) ابن الحسين، الورقة النقاشية الخامسة، ١٣/ ت١/ ٢٠١٤.
(٢) الدستور، ٥/آب/٢٠١٦، ص ٢.
(٣) ابن الحسين، مقابلة، الدستور، ١٥/آب/٢٠١٦، ص١.
(٤) نجار، قراءة في الأوراق، جريدة الغد، ١٠/ أيلول/ ٢٠١٤م.
(٥) ابن الحسين، الورقة النقاشية الأولى، ٢٩/ك٢/٢٠١٢م.

كما يجب أن يكون الهدف من الحوار بين المواطنين، هو الوصول إلى الحلول التوافقية المبنية على الحقائق والقرائن الواقعية وليس الإشاعات والانطباعات الشخصية، في إطار احترام مبدأ التنافس الواعي الشريف الذي يوصل إلى أفضل الأفكار التي يتحقق من خلالها مصلحة الأردن العليا(١).

ولإيجاد المجالس النيابية التي يمكن من خلالها الوصول إلى مرحلة الحكومات البرلمانية، تفرض الضرورة وفقاً للرؤية الملكية تجذر أربعة مبادئ رئيسية في سلوك كل من الناخبين والحزبيين والمرشحين، على أن لا تتوقف هذه المبادئ عند انتهاء العملية الانتخابية، بل يجب أن تبقى حالة مستمرة في الحياة اليومية لتصبح سمة ثقافية للنموذج الديمقراطي الأردني وأساساً محركاً للسلوك السياسي والاجتماعي(٢)، وهذه المبادئ هي:

١. احترام الرأي الآخر والإيمان بأن جميع الأردنيين أخوة متساوون بغض النظر عن أي اعتبارات دينية أو جنسية أو عرقية ومحاربة أي فكر يؤدي إلى تقسيم المجتمع وتحويله إلى جماعات متنافرة.
٢. ممارسة المواطنين لواجب المساءلة بعد انتهاء الانتخابات، لمن تولوا المسؤولية النيابية ومحاسبتهم على أساس الالتزامات التي تعهدوا بها.
٣. الإيمان بأن الاختلاف في الرأي لا يعتبر سبباً للفرقة والمقاطعة، ولا يعتبر مؤشراً على وجود خلل، بل إن تنوع الآراء والمعتقدات والثقافات في المجتمعات المدنية الراقية، غالباً ما تستثمر لتكون عنصر قوة، فاختلاف الآراء المبني على الاحترام المتبادل، هو دافع قوي للحوار البناء، الذي يعد جوهر العملية الديمقراطية، والديمقراطية هي الطريق التي تجعل من الحلول التوافقية منهجاً يمكن الدولة والمجتمع من المضي قدماً نحو الأمام بخطى ثابتة(٣).

والوصول إلى الحلول التوافقية وفقاً للرؤية الملكية يفرض على الجميع الإيمان بمبدأ "أن نعطي كما نأخذ، ونحصل على بعض ما نريد وليس كل ما نريد"، والمبادرة في التنازل من أجل الوصول إلى حلول توافقية هي فضيلة، ترفع شأن من يتحلى بها وليس علامة ضعف(٤). إضافة إلى الإيمان بأن الجميع شركاء في التضحيات والمكاسب، أي بمعنى لا يوجد في المجتمعات الديمقراطية رابح وخاسر،

(١) الدستور، ٢٥/ك٢/٢٠١٣م، ص ٢.
(٢) حكمت، قراءة تحليلية، الرأي، ٣/٩/٢٠١٣م، ص ٢.
(٣) ابن الحسين، الورقة النقاشية الأولى، ٢٩/ك٢/٢٠١٢م.
(٤) حكمت، مرجع سابق، ص ٢.

فجميع أبناء الوطن في مركب واحد، فإما أن ينجو الجميع أو يغرق الجميع، وقوة المجتمع تكمن في مدى توافق فئاته وأطيافه السياسية والاجتماعية والدينية المتعددة على مواجهة التحديات(١).

ونظراً لأهمية مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، أطلق الملك برنامج التمكين الديمقراطي في ١٠/ ك٢/ ٢٠١٢م، والذي جاء من منطلق قناعته بأن النموذج الديمقراطي الأمثل لن يتحقق إلا من خلال مشاركة الجميع وانخراطهم في الحياة السياسية وفق منهج يقوم على أساس احترام الرأي الآ خر، وتبني مبدأ الحوار البناء والحلول الوسطية التوافقية ورفض العنف والشراكة في التضحيات والمكاسب(٢).

وجاء هذا البرنامج وفقاً للرؤية الملكية بهدف توفير أدوات المواطنة الفاعلة كمحطة رئيسية على مسار التنمية السياسية الرامية إلى ترسيخ قيم المواطنة الفاعلة التي تمكن الأفراد والمؤسسات ممن لديهم أفكار عملية تسهم في تطوير النموذج الديمقراطي الأردني وترجمته على أرض الواقع، من خلال دعم المشاريع التي تهدف إلى تعزيز مناخ المساءلة والشفافية، ودعم الأفراد والمؤسسات الذين يحملون أفكاراً ريادية جديدة تهدف إلى زيادة انخراط الأردنيين وتفعيل مشاركتهم على اختلاف توجهاتهم الفكرية، وقد شكل البرنامج إضافة نوعية لمساعي الملك في طريق الإصلاح الديمقراطي الذي كان من أهم الأسس التي استندت إليها اعتبار وعي المواطن ومستوى ثقافته الديمقراطية الأساس المحرك للمسيرة السياسية الديمقراطية الأردنية نحو الحكومات البرلمانية(٣).

ثانياً: الأحزاب

من أهم متطلبات تطوير النموذج الديمقراطي الأردني بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى مرحلة الحكومات البرلمانية، وفقاً للرؤية الملكية وجود أحزاب سياسية تمتلك برامج قابلة للتطبيق مبنية على سياسات واضحة، تحاكي متطلبات وهموم جميع المواطنين(٤)، وقادرة في الوقت نفسه على إقناع المواطن بهذه البرامج من خلال حملات على مستوى عالٍ من المهنية والاحتراف في العمل السياسي بالشكل الذي يقنع الناخب التصويت على أسس حزبية برامجية(٥)، وهذا ما سيعطي الأحزاب إذا ما تحقق، القدرة على تحقيق حضور فاعل في مجلس النواب بشكل يمكنها من تشكيل حكومات أغلبية

(١) ابن الحسين، الورقة النقاشية الأولى، ٢٩/ك٢/٢٠١٢م.
(٢) الشوابكة، الورقة النقاشية الرابعة، الرأي، ٥/٦/٢٠١٣م، ص ٢٠.
(٣) ابن الحسين، الورقة النقاشية الرابعة، ٢/ حزيران، ٢٠١٣م.
(٤) ابن الحسين، خطاب العرش، ١٥/ت٢/٢٠١٥.
(٥) ابن الحسين، الورق النقاشية الثالثة، ٢/آذار/٢٠١٣.

على أساس حزبي يوازيها معارضة نيابية تمثل الأقلية وتعمل ضمن حكومة الظل وتنافسها بشكل بناء من خلال طرح الرؤى والبرامج البديلة[١].

ثالثاً: مجلس النواب

يتمثل الدور المترتب على مجلس النواب وفقاً للرؤية الملكية بالشكل الذي يمكن الديمقراطية الأردنية من الوصول إلى مرحلة الحكومات البرلمانية، بضرورة تطوير المجلس لنظامه الداخلي والارتقاء بمنظومة القيم والأعراف المنظمة للعمل والفعاليات النيابية، بالشكل الذي يوصل إلى آلية للتشاور والتوافق تبلور حالة من الفهم المشترك بين الكتل النيابية عن كيفية الوصول إلى برامج تعكس سياسات متفق عليها كأساس للتعاون مع الحكومة[٢]، أما على مستوى النواب فإن جوهر المسؤولية التي ينبغي على كل نائب النهوض بها تتمثل في أن يكون هدفه الحقيقي خدمة الصالح العام، وليس مصالح شخصية تدفعه بالنتيجة إلى التخلي عن مسؤوليته، ويجب أن يعكس أداء النائب توازناً بين سعيه لخدمة المصالح المحلية والمصالح الوطنية من جهة وبين مسؤولية التعاون مع الحكومة ومسؤولية المعارضة البناءة من جهة ثانية، ويشكل الوصول إلى هذا التوازن وفق الرؤية الملكية النجاح الحقيقي في تجاوز التحدي الأكبر الذي يواجه كل نائب ويجسد في الوقت نفسه مدى قدرته على الأداء السياسي الفاعل بالشكل الذي يخدم مصلحة الوطن العليا[٣]، من خلال القيام بدور المساءلة والمعارضة البناءة للبرامج المطروحة، وتقديم برامج بديلة إذا دعت الحاجة، تتسم بالواقعية التي تنسجم مع الإمكانات المتاحة والابتعاد عن التنظير غير الموضوعي أو استخدام مبدأ المساءلة لتمرير مصالح شخصية[٤].

وعن العلاقة بين النائب والحكومة يجب أن تقوم وفقاً للرؤية الملكية على أسس موضوعية وليس مصلحية، تستند إلى مبدأ التشاركية الخالية من ضغوط النواب على الحكومات لتحقيق مكاسب على أساس الوساطة والمحسوبية، وأن تتوخى هذه العلاقة تحقيق الصالح العام لا غير[٥].

رابعاً: الحكومة (مجلس الوزراء)

يتمثل دور مجلس الوزراء وفقاً للطروحات الملكية، بضرورة الجدية في حشد كافة الإمكانيات لتنفيذ البرنامج الوزاري بأسلوب فاعل وفق جدول زمني محدد من جانب، والتواصل من خلال الحوار

(١) ابن الحسين، الورقة النقاشية الرابعة، ٢/ حزيران/ ٢٠١٣م.
(٢) ابن الحسين، مقابلة، الدستور، ١٥/آب/٢٠١٦م، ص١.
(٣) ابن الحسين، خطاب العرش، ٢٩/ك٢/٢٠١٠م.
(٤) الشوابكة، قراءة، الرأي، ٢٠١٣/٦/١٥م، ص ٢.
(٥) ابن الحسين، الورقة النقاشية الثالثة، ٢/آذار/٢٠١٣م.

البناء مع كافة الفعاليات السياسية داخل الدولة وبشكل خاص مجلس الأمة[١]، ولنجاح الحكومة في أداء مسؤولياتها لا بد من التزامها بعدة نقاط من أهمها:

١. الحصول على ثقة مجلس النواب والحفاظ على هذه الثقة طول مرحلة ولايتها.
٢. وضع معايير للعمل الحكومي المتميز وفق أفضل الممارسات المؤسسية.
٣. المهارة في الاتصال والتفاوض وبناء التحالفات الضرورية من أجل مجابهة التحديات الوطنية.
٤. تبني نهج الشفافية والحاكمة الرشيدة، وترجمتها على أرض الواقع كون نظام الحكومات البرلمانية يتطلب مزيداً من الانفتاح والشفافية وبشكل خاص مع المواطنين ومجلس النواب[٢].

ومن أجل إيجاد السبل الموصلة إلى مرحلة الحكومات البرلمانية على مجلس الوزراء الاستمرار في تطوير أداء القطاع العام والجهاز الحكومي، بالشكل الذي يجعله على أعلى مستويات المهنية والحياد السياسي ويمتلك القدرة على إنجاز سياسات مبنية على المنهجية العملية الموضوعية يستند إليها الوزراء في الحكومات البرلمانية[٣].

خامساً: الملكية (مؤسسة العرش)

من متطلبات عملية التنمية السياسية والإصلاح الديمقراطي في المنظور الملكي الهادف إلى الوصول إلى الحكومات البرلمانية تطوير كافة مؤسسات الدولة الدستورية بما فيها أعلى مؤسسة حكمية في الأردن ممثلة بمؤسسة العرش التي أطلق عليها اسم الملكية في الورقة النقاشية الثانية[٤].

إن الدارس لتاريخ الأردن يجد أن الملكية لعبت دوراً مهماً ورئيسياً في تحقيق أمن الأردن واستقراره وتنميته المستدامة على كافة المستويات المدنية والعسكرية. وتبرز أهمية دورها في ترسيخ النهج الديمقراطي الموصل إلى الحكومات البرلمانية، وفق الرؤية الملكية، من خلال الاستمرار في تطبيق منهج يحافظ فيه على دور الملك قائداً حامياً لوحدة وسلامة المجتمع من الانزلاق والمحافظ على منظومة المثل والقيم الوطنية السامية. والمعزز في الوقت نفسه لروح الثقة بقدرة الأردنيين على التميز

(١) ابن الحسين، خطاب العرش، ١٠/شباط/ ٢٠١٣م.
(٢) ابن الحسين، الورقة النقاشية الثالثة، ٢/آذار/٢٠١٣.
(٣) ابن الحسين، الورقة النقاشية الخامسة، ١٣/أيلول/٢٠١٤.
(٤) ابن الحسين، الورقة النقاشية الثالثة، ٢/آذار/٢٠١٣.

والإبداع، من خلال دعم قصص النجاح وتبني المبادرات الريادية وتقدير الجهود الفردية والإنجازات الاستثنائية[١].

ويرى الملك بصفته رأساً للدولة والمدافع عن قضاياها المصيرية وأمنها الوطني والقومي، ضرورة سعيه المستمر لتعزيز دور مجلس الوزراء في إدارة جميع شؤون الدولة وفق أحكام الدستور، مع إبقاء مؤسسة الجيش والأجهزة الأمنية والقضائية والمؤسسات الدينية مستقلة ومحايدة ومهنية غير مسيسة في إطار المسار نحو الحكومات البرلمانية[٢].

ومن منطلق قناعات الملك عبد الله الثاني القائمة على أساس أن عملية الإصلاح الديمقراطي كمطلب رئيسي للتنمية السياسية الدائمة، يجب أن تبقى حالة مستمرة لا تتوقف عند نقطة معينة، حتى تبقى الدولة قادرة على مواكبة التطور ومواجهة التحديات، أطلق الورقة النقاشية السادسة تحت عنوان "سيادة القانون أساس الدولة المدنية" متضمنة جملة من الرؤى الهادفة إلى تعزيز مسيرة الإصلاح والتنمية كمطلب رئيسي للوصول إلى مرحلة الدولة المدنية، التي تتسم وفقاً للرؤية الملكية بسمة الأصالة والمعاصرة، وترتكز في المقام الأول إلى مبدأ المؤسسية وسيادة القانون، في إطار احترام ثوابت المجتمع وقيمه الأخلاقية السامية التي تجسد هوية الأمة، والمرتكزة في الوقت نفسه إلى مبادئ المواطنة الحقة، والمساواة بين جميع أبناء الدولة بغض النظر عن أي اعتبارات[٣].

والوصول إلى مرحلة الدولة المدنية وفقاً لرؤية الملك عبد الله الثاني يعد استمراراً حقيقياً في تقدم المجتمع نحو مرحلة حضارية تقوم على أساس الأصالة والمعاصرة، حيث تصان فيها قيم المجتمع وأخلاقه السامية المعبرة عن هويته الحضارية وتواكب في الوقت نفسه التطورات العصرية.

لذلك لا يعتبر لملك الدولة المدنية رديفاً للدولة العلمانية التي يفصل فيها الدين عن الحياة، فالدين الإسلامي وفقاً لرؤيته في الورقة السادسة، يعد من المقومات الرئيسية في تكوين شخصية الأمة العربية والعنصر القوي الذي حافظ على وجودها عبر التاريخ، نظراً لدوره المهم في بناء منظومة قيم شاملة لعبت الدور الأهم في تحقيق أمن المجتمعات واستقرارها.

(١) عليمات، الورقة النقاشية الخامسة، طلبة نيوز، ٢٠١٤/٩/١٣.

(٢) ابن الحسين، الورقة النقاشية الثالثة، ٢/آذار/٢٠١٣م.

(٣) العفيف، الأوراق النقاشية، الرأي، ٢٠١٥/١١/٢٠م، ص٦.

واستند الملك في تأكيد رؤيته القائمة على عدم التضارب بين الدين ومفهوم الدولة المدنية إلى "ميثاق صحيفة المدينة" الذي وضعه الرسول صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة بهدف تنظيم العلاقة بين أبناء مجتمع المدينة، والذي أكد بشكل واضح على صيانة حقوق المواطنة للجميع، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية وأصولهم العرقية.

إن مفهوم الدولة المدنية بذهنية الملك عبد الله الثاني كما أوضحه في الورقة النقاشية السادسة، يتمثل بشكل أساسي بمدى قدرة الدولة على خدمة مواطنيها وصيانة حقوقهم وترسيخ مبادئ العدل والمساواة وفق منهج يتسم بالنزاهة والشفافية. وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق، إلا من خلال الالتزام بترسيخ مبدأ سيادة القانون الذي يعد الضرورة القصوى لنجاح عملية التحول الديمقراطي والتي لا يمكن أن تتحقق وفقاً للرؤية الملكية إلا من خلال عملية تشاركية، تساهم بها كافة مكونات الدولة، متخذة من مبادئ العدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص، نهجاً موجهاً للسلوك الوطني، ومستندة في عملها إلى خطة شاملة للتنمية تقوم على أساس إفساح المجال أمام القيادات القادرة على الإبداع والإنجاز وإحداث التغيير العصري الإيجابي(١).

ولمعالجة مواطن الخلل التي تشكل تحدياً في طريق الإصلاح الموصل إلى مرحلة الدولة المدنية دعا الملك من خلال الورقة السادسة كافة مؤسسات الدولة إلى ضرورة تطوير أسلوبها الإداري وفق مسار يخضع فيه الجميع – أفراد ومؤسسات – للمراجعة والتقييم والمساءلة بشكل دوري مستمر دون استثناء خاصة من هم في مواقع المسؤولية من خلال اعتماد معايير موضوعية تطبق على أرض الواقع بكل نزاهة(٢). وكون مبدأ تطوير الإدارة الحكومية يشكل مسيرة مستمرة تحتاج إلى مراجعة وتقييم دائمين، فإن الضرورة وفقاً للرؤية الملكية، تفرض أولاً، تحديد مواطن الخلل، والاعتراف بها والعمل الجاد على معالجتها، من خلال إيجاد منظومة شاملة للمساءلة، تكون أساساً في عمل المؤسسات.

وتتمثل أهم المتطلبات الحيوية الملحة لترسيخ مبدأ سيادة القانون كأساس لإيجاد الدولة المدنية وفقاً للرؤية الملكية، التركيز أولاً على جانبين رئيسيين هما:

الأول: محاربة ظاهرة الواسطة والمحسوبية، كونها تتعارض مع قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ومفهوم المواطنة الصالحة.

(١) ابن الحسين، الورقة النقاشية السادسة، ١٦/ت١/٢٠١٦م.
(٢) العفيف، الأوراق النقاشية، الرأي، ٢٠/١١/٢٠١٥م، ص ٧.

الثاني: تطوير الجهاز القضائي كون مبدأ سيادة القانون لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام قضائي متطور مهنياً بتسم بالنزاهة والاستقلالية[١].

وهكذا نلاحظ أن رؤية الملك عبد الله الثاني في تطوير النموذج الديمقراطي الأردني، وصولاً إلى مرحلة الحكومات البرلمانية والدولة المدنية تنبثق من قناعات ذاتية راسخة ورؤية شمولية واضحة غير منحازة لجهة ضد أخرى تنظر بالدرجة الأولى إلى تحقيق المصلحة الأردنية العليا[٢]، وقد جسد هذه الرؤية منذ بداية حكمه من خلال العديد من المبادرات والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية شكلت في مجملها استراتيجيات عقلانية قائمة على الفهم الشمولي للواقع بكل تعقيداته واستشراف آفاق المستقبل بكل أبعاده ومجرياته ومتطلباته[٣].

المحور الثاني: الإنجـــازات

شكل الاستمرار في تطبيق النهج الديمقراطي، كأسلوب أمثل في إدارة الدولة الأردنية خلال عهد الملك عبد الله الثاني، مؤشراً واضحاً على مدى قدرة الدولة الأردنية، على المضي قدماً في إرساء أسس مقومات نظامها السياسي ومكوناته الدستورية، بالشكل الذي منحها القدرة على البقاء والاستمرار، رغم كل الظروف الصعبة التي واجهتها على المستوى الداخلي والخارجي[٤]، وتؤكد المعطيات القائمة أن الدولة الأردنية نجحت في إرساء العديد من أسس ومتطلبات النهج الديمقراطي في نظامها السياسي إلى حدٍ كبير، وهذا ما يتضح من خلال مقارنة ما حققه الأردن في هذا الإطار خلال العقود الثلاثة الماضية، مع بقية الدول العربية المجاورة له؛ ففي الوقت الذي فشلت فيه هذه الدول بالأخذ بالنهج الديمقراطي كأسلوب أمثل في إدارة شؤونها؛ بل الأكثر من ذلك فشلت أيضاً في ضبط أمورها الداخلية عن طريق القوة العسكرية[٥]، وتحولت مجتمعاتها إلى حالة الصراع الدموي على كافة المستويات، بشكل أفقد هذه الدول القدرة على فرض السيادة على أراضيها ومواطنيها، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى تدمير المنجزات التي تحققت عبر سنوات طويلة، وتعطل كافة برامج التنمية، والانزلاق إلى مسار التراجع والانهيار[٦]، وفي ظل هذا الوضع المتأزم – الذي تعيشه المنطقة والإقليم، والذي أصبحت السيطرة فيه لقوة السلاح[٧]، – ينجح الأردن في الاستمرار بتطبيق النهج الديمقراطي كأسلوب أمثل في إدارة

(١) ابن الحسين، الورقة النقاشية السادسة، ١٦/ت١/٢٠١٦.

(٢) الدستور، ٣٠/ك٢/٢٠١٦، ص٢.

(٣) مردم، نزاهة الانتخابات، الدستور، ١٠/ك٢/٢٠١٣م، ص ١٨.

(٤) العفيف، المجلس النيابي، دراسات، عدد١، ص ١٤٠-١٤٢.

(٥) الدستور، ١/ت١/٢٠١٢، ص٦.

(٦) العفيف، المجلس النيابي، دراسات، عدد١، ص ١٤٣.

(٧) الدستور، ١٨/ت١/٢٠١٢، ص ١٨.

وتصريف شؤون الدولة، من خلال ترسيخ وتفعيل مبدأ سيادة دولة القانون والمؤسسات، واحتواء الحراكات الشعبية التي تشكلت بفعل ما سمي بـ"الربيع العربي" بأسلوب عقلاني أبعد الدولة والمجتمع عن الانزلاق في حالة الصراعات والحروب الأهلية كما هو الحال في الدول المجاورة له، الأمر الذي يدلل على سلامة بناء النظام السياسي الأردني وقدرته على مواكبة التطورات القائمة والتعامل بإيجابية مع التغيرات المفاجئة وذلك بفعل منهجيته السياسية العقلانية الواقعية التي تعد الديمقراطية مقوماً رئيسياً لها[١].

ويمكن بيان أهم الإنجازات التي حققها النموذج الديمقراطي الأردني خلال العقدين الماضيين بما ينسجم مع الرؤى والطروحات الملكية بما يلي:

أولاً: على المستوى التشريعي

تمثلت أهم الإنجازات التي تحققت على المستوى التشريعي الذي يعتبر الناظم الرئيسي لأي نظام ديمقراطي في العالم بما يلي:

١. إقرار قانون الكوتا الذي يعد تطوراً تاريخياً على مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مما أدى إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وزيادة زخم العملية الانتخابية[٢].
٢. إقرار مجموعة من التعديلات الدستورية شملت (٤٢) نصاً دستورياً بهدف ترسيخ منظومة الضوابط العملية لمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث، وتعزيز الحريات والتأسيس لاستحداث مؤسسات ديمقراطية جديدة وتشريعات تمهد السبيل للوصول إلى مرحلة الحكومات البرلمانية، وقد ركز قسماً كبيراً من هذه التعديلات على زيادة وتعظيم دور مجلس النواب التشريعي والرقابي بعيداً عن تغول الحكومة[٣]، كون مجلس النواب وفقاً للرؤية الملكية يعد الرافعة الرئيسية في إيصال النموذج الديمقراطي الأردني إلى مرحلة الحكومات البرلمانية[٤]، ومن هذه التعديلات، إعادة صياغة العديد من النصوص بما يعزز الحقوق المدنية والسياسية وعلى رأسها الحرية الشخصية[٥]، وجعل حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام بكفالة القانون لا مقيدة بأحكامه[٦]،

(١) ابن الحسين، الورقة النقاشية الرابعة، ٢/حزيران/٢٠١٣م.
(٢) قانون الانتخابات النيابية رقم ١١، لسنة ٢٠٠٣.
(٣) الجريدة الرسمية، تعديل الدستور، ١/ت١/٢٠١١.
(٤) ابن الحسين، الورقة النقاشية الثالثة، ٢٠/آذار/٢٠١٣.
(٥) التعديلات الدستورية ٢٠١١، المواد (٢، ٣، ٤).
(٦)المصدر نفسه، المادة (٥).

واستحداث عدد من المؤسسات الدستورية لضمان الشفافية وتعزيز دور المساءلة تحت مظلة القضاء[١].

وضمان استمرارية مجلس النواب وربط حله باستقالة الحكومة ومحاكمة الوزراء على ما ينسب لهم من جرائم مرتبطة بوظائفهم أمام المحاكم النظامية، وحق مجلس النواب بإحالة الوزراء إلى النيابة العامة[٢].

٣. إنجاز حزمة من التشريعات الناظمة للحياة السياسية وبشكل خاص على المستوى النيابي والحزبي، تهدف بشكل أساسي إلى رفع مستوى الوعي وحجم المشاركة السياسية لكافة أطياف المجتمع.
٤. إصدار قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة بشكل أدى إلى حصر اختصاصها في جرائم الخيانة والتجسس والإرهاب والتزييف والمخدرات بهدف تكريس المبدأ العام لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية[٣].
٥. التقدم الذي حققه مجلس النواب في تطوير نظامه الداخلي وإعداد مدونة السلوك[٤].

ثانياً: على المستوى المؤسسي

١. الاستمرار في إجراء الانتخابات النيابية التي نتج عنها تشكل عدة مجالس نيابية مثلت إلى حدٍ كبير إرادة شرائح واسعة من الشعب، وعلى الرغم من السلبيات التي لا تزال تعاني منها هذه المجالس[٥]، إلا أنها أدت جانباً كبيراً من دورها التشريعي والرقابي، كما أنها شكلت في الوقت نفسه، ركناً أساسياً من الأركان التي منحت الدولة الأردنية القدرة على مواجهة الانعكاسات السلبية لحالة الصراع التي تعيشها المنطقة على الأردن[٦].
٢. إنشاء محكمة دستورية تختص بتفسير نصوص الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة بما يضمن احترام حقوق وحريات جميع المواطنين.
٣. استحداث هيئة مستقلة للانتخابات مهمتها إدارة العملية الانتخابية النيابية والبلدية والمجالس المحلية وفق أسس تضمن النزاهة والشفافية[٧].

(١) المصدر نفسه، المادة (١٨).
(٢) المصدر نفسه، المادة (١٤).
(٣) ابن الحسين، الورقة النقاشية الرابعة، ٢/حزيران/٢٠١٣م.
(٤) مركز القدس للدراسات، قراءة تحليلية، ٣/أيلول/٢٠١١، ص ٢.
(٥) حسين، الحياة البرلمانية، الدستور، ٢٥/أيار/٢٠١٣، ص٢٢.
(٦) ابن الحسين، الورقة النقاشية الرابعة، ٢/حزيران/٢٠١٣م.
(٧) أبو زيد، الورقة النقاشية الرابعة، الدستور، ٥/حزيران/٢٠١٣، ص ٢٠.

٤. استحداث مركز للدراسات والأبحاث يتبع لمجلس النواب مهمته دعم عمل النواب واللجان النيابية المتخصصة وفق أسس منهجية علمية.
٥. تدعيم السلطة القضائية من خلال عدد من مؤسسات الرقابة الرئيسية مثل: هيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة وديوان المظالم بهدف إيجاد منظومة وطنية للنزاهة والشفافية والمساءلة تستند إلى سلطة قضائية مستقلة.
٦. الاستمرار في دعم المركز الوطني لحقوق الإنسان وبقية المؤسسات المعنية بهذا الجانب، وضمان متابعة الحكومة لتوصيات هذا المركز وإعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان(١).
٧. متابعة العمل في مسارات برنامج تطوير القطاع العام من خلال تطبيق برنامج إعادة الهيكلة، والاستمرار في تحسين مستوى الخدمات الحكومية وتنمية الموارد البشرية، وتطوير آليات صنع القرار(٢).
٨. تطبيق العديد من الإصلاحات في المؤسسات العسكرية والأمنية مثال ذلك قيام اللجنة المالية لمجلس النواب بمناقشة تفصيلات موازنة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والديوان الملكي لعام ٢٠١٤م كسابقة تهدف إلى الارتقاء بدور مجلس النواب(٣).

المحور الثالث: التحديات القائمة

على الرغم من الإنجازات التي حققها الأردن في نهجه ومساره الديمقراطي مقارنة بما عليه الحال في الدول المجاورة له وإمكاناته المحدودة المتاحة، إلا أن التجربة الديمقراطية الأردنية لم ترق بعد إلى مستوى الطروحات الملكية الرامية إلى الوصول إلى مرحلة الحكومات البرلمانية والدولة المدنية سواء كان ذلك على المستوى النيابي من حيث الثقافة الديمقراطية لدى الناخبين والمرشحين والنواب أو على المستوى الحزبي من حيث التنظيم والبرامج والفعالية والتأثير(٤)، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة تحديات تمس معظم مكونات العملية السياسية، ومن أهم هذه التحديات:

(١) الطراونة، إنجازات مجلس النواب، موقع كل الأردن، ٢٠١٤/٥/٦.
(٢) عبيدات، الورقة النقاشية الخامسة، الدستور، ٢١/أيلول/٢٠١٤، ص ١٨.
(٣) ابن الحسين، الورقة النقاشية الخامسة، ١٣/ت١/٢٠١٤م.
(٤) الدستور، ٢٣/ك٢/٢٠٠٣، ص٤.

أولاً: الانعكاسات السلبية للظروف الدولية والإقليمية

بدأت عملية التحول الديمقراطي في الأردن عام ١٩٨٩م في ظل ظروف وأوضاع سياسية واقتصادية دولية وإقليمية صعبة أدت إلى إحداث تغيرات سياسية في ملامح الدولة الحديثة وطبيعة النظام العالمي الجديد، وفي ظل أحداث يغلب عليها التوتر على المستوى العربي والدولي(١)، فعلى الجبهة الشرقية من الأردن الحرب الأمريكية على العراق التي انتهت باحتلاله كاملاً عام ٢٠٠٣م، وإسقاط نظام حكمه القائم وما تبع ذلك من دخول العراق في خضم حالة من الحرب الأهلية والصراعات الداخلية لا تزال مستمرة، مما شكل ضربة قاصمة لمركز قوة عربي كان يعد عمقاً استراتيجياً داعماً للأردن على المستويات كافة(٢)، بل الأكثر من ذلك تحول العراق إلى مركز لتنظيمات إرهابية شكلت خطراً يهدد أمن الأردن الوطني والقومي(٣)، ومن الجهة الغربية الوضع المتأزم في فلسطين نتيجة فشل المفاوضات وتعثر العملية السلمية وتنكر إسرائيل لكافة الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته القابلة للحياة، وممارسة إسرائيل لسياسات قمعية على كافة المستويات ضد الشعب الفلسطيني دون أي تدخل عربي أو دولي فاعل(٤).

ومن الجهة الشمالية اندلاع ثورة في سوريا، أدت إلى انهيار بنى الدولة السورية ومؤسساتها وتدفق ملايين اللاجئين السوريين إلى الأردن، وفي مصر اندلاع ثورة شعبية وسقوط نظام الحكم، وفي دول الخليج أزمات سياسية واقتصادية بفعل التأثيرات السلبية للربيع العربي والحرب على الإرهاب وكذلك الوضع في اليمن وليبيا وتونس(٥).

يضاف إلى ذلك توتر الوضع الدولي الناتج عن زيادة التدخل الأمريكي في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب بعد أحداث ١١/ أيلول، ومحاربة المخطط النووي الإيراني(٦)، إضافة إلى زيادة الانشقاقات في الموقف الدولي مع بروز الأزمة السورية، وما أعقبها من ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة "داعش"، الذي فتح المجال واسعاً أمام القوى الدولية للتدخل في شؤون المنطقة بما يتفق مع خدمة مصالحها(٧).

(١) العفيف، المجلس النيابي، مرجع سابق، ص ١٤٤.
(٢) الاتحاد البرلماني العربي، التجربة البرلمانية، ص ٩٩.
(٣) ابن الحسين، خطاب العرش، ٢٩/ت١/٢٠١١م.
(٤) نوفل، المفاوضات، ص ٤٥.
(٥) ابن الحسين، خطاب العرش، ١٥/ت٢/٢٠١٥م.
(٦) شتاته، الانتخابات النيابية، مجلة الوحدة الإسلامية، ٢٠١٠.
(٧) الرأي، ٢٤/تموز/٢٠١٦، ص٢.

وقد كان لهذا الوضع الدولي والعربي المتأزم انعكاسات سلبية على المسار الديمقراطي وخاصة النيابي في الأردن تمثل بسيطرة حالة من الإحباط على المواطنين دفعت قطاعاً واسعاً منهم إلى عدم الاهتمام بالانتخابات النيابية [١]، وخاصة بعد سقوط الدولة العراقية التي كان يعلق عليها الأردن كثيراً من الآمال[٢].

ثانياً: التحديات الداخلية

أما على المستوى الداخلي فقد برزت مجموعة من العوامل التي ساهمت بتكريس حالة الإحباط هذه في واقع المجتمع الأردني أثرت سلباً على سلوك الناخبين وواقع العملية الانتخابية[٣]، ومن أهمها: الظروف الاقتصادية الصعبة وانعكاساتها السلبية على حياة المواطنين وتزايد معدلات الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار[٤]، في الوقت الذي عجزت فيه الحكومات والمجالس النيابية منذ عام ١٩٨٩م عن إيجاد حلول جذرية لمواجهة الأزمة[٥]، الأمر الذي أضعف دافعية المواطنين وإقبالهم على الانتخابات، بسبب عدم ثقتهم بالمجالس النيابية كونها لم ترق إلى مستوى الطموحات الوطنية[٦]، وهذا ما دفع بالقيادة السياسية الأردنية ممثلة بالملك إلى السعي المكثف والتواصل مع كافة القوى السياسية والاجتماعية، خلال المراحل السابقة للانتخابات[٧] بهدف تغيير هذه النظرة السلبية، ورفع مستوى الوعي بضرورة التفاعل الإيجابي مع الانتخابات كمطلب ضروري لترسيخ النهج الديمقراطي الموصل للحكومات البرلمانية[٨]، واعتبار المشاركة في الانتخابات واجباً وطنياً يعبر عن روح المسؤولية والانتماء الوطني[٩]، على أن تكون هذه المشاركة على أساس انتخاب المرشح الذي يمتاز بالكفاءة والمقدرة على خدمة المصلحة الوطنية العليا[١٠]، ويستوعب في الوقت نفسه برامج التنمية الشاملة وطبيعة التغيرات

(١) الحوراني، المسار الديمقراطي، ص٦٠.
(٢) الرأي، ٢٠٠٧/٦/١٢، ص٣١.
(٣) العياصرة، السلوك الانتخابي، السوسنة، ٢٠١٠/١١/١.
(٤) الشقران، الشباب والانتخابات، الرأي، ٢٠٠٧/١١/١٩، ص ١٢.
(٥) أبو بكر، الانتخابات الأردنية، مركز حنين، ص ٥-٨.
(٦) الرأي، ٢٠٠٧/١١/١٩، ص٢.
(٧) الزعبي، أضواء على العملية الانتخابية، رسالة مجلس الأمة، ص ١٨
(٨) ابن الحسين، خطاب العرش، ٢٦/ت١/٢٠١١.
(٩) الصفدي، يوم الاستحقاق الدستوري، الدستور، ١٧/ت٢/٢٠١٠، ص٣.
(١٠) الرأي، ٢٩/تموز/٢٠١٦، ص٧.

الدولية القائمة ويمتلك برامج عملية تكون أساساً سليماً للإصلاح الذي يؤدي إلى إنتاج دولة أردنية مدنية عصرية تتسم بالمؤسسية وسيادة القانون والقدرة على مواجهة التحديات[١].

إضافة إلى إصدار مجموعة الأوراق النقاشية، التي شكلت في مجملها خارطة طريق لكافة القوى السياسية داخل الدولة، وعكست في الوقت نفسه فهم الملك الشمولي لمنهج الحكم الديمقراطي ومتطلباته ومراحل تطوره وطبيعة الأدوار والواجبات المناطة بكل مكونات العملية السياسية في سبيل الوصول إلى الحكومات البرلمانية والدولة المدنية التي يعتبرها الهدف الرئيسي لمسيرة الديمقراطية الأردنية[٢].

كما واكب هذه الجهود الشخصية التي مارسها الملك بشكل مباشر إصداره مجموعة من التوصيات للحكومات المتعاقبة لاتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شانها زيادة زخم العملية الانتخابية بما يحقق لها النجاح[٣] وكان من أهم هذه الإجراءات على سبيل المثال: إصدار قانون الكوتا، وتخصيص مقعد للكوتا في كل دائرة[٤]، وتخفيض سن الناخب إلى (١٨) سنة، وإجراء تعديلات دستورية، ومحكمة دستورية، وقانون للأحزاب، وهيئة مستقلة للانتخاب[٥]، وإصدار العديد من الإجراءات لضبط سلامة العملية الانتخابية، وفرز الأصوات في مراكز الاقتراح تحت أعين المراقبين، واستحداث مركز إعلامي لتسهيل مهمة الصحفيين العرب والأجانب وزيادة عدد الدوائر والمقاعد، وفتح المجال أمام المرشحين لممارسة الدعاية الانتخابية عبر كافة الوسائل الإعلامية[٦]، وإقامة الندوات والمهرجانات الخطابية وتخصيص برنامج تلفزيوني للالتقاء بالمرشحين في كل دائرة[٧] وإصدار بلاغ رسمي يمنع كبار المسؤولين من زيارة مقار المرشحين[٨].

(١) العرب اليوم، ٢٠٠٣/٥/١٩، ص ٢٠.
(٢) ابن الحسين، الورقة النقاشية الخامسة، ١٣/أيلول/٢٠١٤.
(٣) الدستور، ١٥/ت٢/٢٠١٣، ص٢.
(٤) قانون الانتخابات النيابية لسنة ٢٠١٢، مادة (٢).
(٥) الدستور، ٢/ك٢/٢٠١٣، ص١.
(٦) الدستور، ١١/ت٢/٢٠١١، ص٥.
(٧) الدستور، ١٠/ك٢/٢٠١٣، ص١.
(٨) الزعبي، أضواء على العملية الانتخابية، ص٢٠.

ثالثاً: ممارسات المرشحين والنواب المخالفة للقيم والأعراف البرلمانية

يتمثل التحدي الثالث الذي يقف في وجه النموذج الديمقراطي الأردني وفقاً للرؤية الملكية بالممارسات والمسلكيات السلبية للمرشحين والنواب المخالفة للقيم والأعراف الديمقراطية[١]، ومن الأمثلة على هذه التجاوزات وإن كان تأثيرها ضعيفاً على جوهر العملية الانتخابية، انتشار ظاهرة شراء الأصوات[٢]، وكذلك التلاعب ببطاقات الانتخاب وإعادة تأهيلها للانتخاب مرة أخرى[٣].

أما على مستوى المجلس فقد تمثل التحدي الأكبر بعدم التزام عدد من النواب بمسؤولياتهم الوطنية[٤]، واعتبار المنصب النيابي مركزاً لخدمة مصالح شخصية أو جهوية أو عشائرية بالدرجة الأولى[٥]، بشكل أدى إلى استفحال ظواهر سلبية مثل الوساطة والمحسوبية، كان النائب قد وجد من أجل محاربتها[٦]، واندفاعه في كثير من الأحيان إلى مجاملة السلطة التنفيذية وغض الطرف عن تجاوزاتها من أجل تلبية مطالب شخصية[٧]، الأمر الذي انعكس سلباً على حالة التنمية السياسية ومسيرتها نحو التطور[٨]، ومن الأمثلة على هذه التجاوزات التي مارسها عدد من النواب وشكلت تحدياً أمام المسيرة الديمقراطية الأردنية ما شهدته المجالس النيابية السبعة التي تشكلت بعد مرحلة التحول الديمقراطي من حالات عنف مادي ومعنوي[٩] تمثل بإطلاق نار وحمل وإشهار أسلحة، وضرب وشتم واستهزاء وهذه السلوكيات التي لا تنسجم مع القيم والأعراف الديمقراطية بأي حال من الأحوال[١٠]، ترجع في أسبابها إلى قلة الخبرة والمخزون الفكري والثقافي لدى النواب الذين قاموا بهذه التجاوزات، وانعدام الثقافة الديمقراطية لديهم والقدرة على الالتزام بضوابطها الأخلاقية والقانونية، إضافة إلى عدم

(١) ميديانيوز، مجلس النواب، ١٥/يونيو/٢٠١٦.
(٢) عجيلات، المال السياسي، الدستور، ٢٣/آب/٢٠٠٧، ص ٢١.
(٣) مركز دراسات الأمة، قراء رقمية، ٢٠١٠.
(٤) ابن الحسين، خطاب العرش، ١٥/ت٢/٢٠١٥.
(٥) العراب نيوز، أداء مجلس النواب، ٢٠١٦/٦/١٠م.
(٦) مركز القدس، الرقابة البرلمانية، ص٤.
(٧) الغزولي، مجلس النواب، موقع عمون، ٢٠١٣/٣/١.
(٨) المنسي، مجلس النواب، الغد، ٢٢/أيلول/٢٠١٥.
(٩) الزعبي، الأردنيون يقولون كلمتهم، الشاهد، ١/شباط/٢٠١٥، ص٢.
(١٠) العراب نيوز، مجلس النواب، ٢٠١٦/٦/١٠.

وعي هؤلاء النواب بمهامهم الأساسية المتمثلة بالتشريع والرقابة السياسية واعتبار وصولهم للبرلمان انتصاراً شخصياً لحماية مصالحهم الشخصية[١].

ومن الجوانب السلبية التي تجسد هذا الجانب أيضاً عدم التزام رئاسة مجلس النواب بتطبيق النظام الداخلي على التجاوزات والمخالفات التي يرتكبها أعضاء المجلس التي غالباً ما تحل عن طريق المجاملات والعلاقات الشخصية[٢].

رابعاً: ضعف الأداء الحزبي التنظيمي والبرامجي

على الرغم من فتح المجال واسعاً أمام الأحزاب في الأردن للمشاركة في الحياة السياسية على كافة المستويات بعد عملية التحول الديمقراطي وصدور قانون الأحزاب عام ١٩٩٢م؛ إلا أن معظم الأحزاب الأردنية أخفقت في إثبات وجودها من حيث مستوى المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والانتشار في الأوساط الاجتماعية[٣]، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يرجع السبب في انتشاره، إلى عقيدته السياسية التي تقوم على أساس الدين الذي له تأثير كبير في واقع المجتمع الأردني[٤].

ويمكن بيان أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف دور الأحزاب الأردنية في دعم مسيرة التطور الديمقراطي بالشكل الذي يوصلها إلى مرحلة الحكومات البرلمانية بما يلي:

١. تدني مستوى المؤسسية لدى الأحزاب، وضعفها من الناحية التنظيمية والمالية، مما أضعف قدرة معظمها على الانتشار الجغرافي والشعبي[٥] باستثناء جماعة الإخوان المسلمين الذين استثمروا فترات تحالفهم خلال النصف الثاني من القرن العشرين مع الدولة، التي فتحت لهم بدورها العديد من المسارات التي مكنتهم من تفعيل وجودهم وتوسيع نطاق انتشارهم[٦].
٢. تعثر الأحزاب في وضع برامج سياسية قادرة على مواجهة التحديات التي تقف في وجه الدولة والمجتمع، إضافة إلى عدم القدرة على وضع برامج واقعية وعملية قادرة على جذب المواطنين، وخاصة الأحزاب اليسارية والقومية التي استمرت في طروحاتها القديمة التي ثبت فشلها في مواطنها

(١) محافظة، نماذج من العنف البرلماني، ص ٣٧٥.
(٢) أبو الخير، مشاجرات تحت القبة، السجل، ٢١/أبريل/٢٠٠٨، ص ١.
(٣) جريدة السجل، ٢٠٠٩/٦/١٠، ص٣.
(٤) الخطيب، التيارات السياسية، ص ٧٧.
(٥) الرنتاوي، قراءة في الانتخابات، الدستور، ١١/ت٢/٢٠١٠، ص ١٨.
(٦) الرأي، ٢٠٠٣/١/١٥، ص ٢.

الأصلية[١]وهذا ما أدى إلى عدم ثقة المواطنين بما تطرحه هذه الأحزاب من شعارات والإحجام عنها[٢]، وحتى الأحزاب التي تحظى بشعبية واسعة في الأوساط الأردنية ممثلة بشكل خاص بحزب جبهة العمل الإسلامي، فإن اختيار المنتخبين لمرشحيه لم يكن في معظمه من منطلق القناعة ببرنامج الحزب بقدر ما كان انحيازاً عاطفياً للإسلام، الذي قد يتمتع به أي مرشح من علماء الدين من خارج الحزب[٣].

ومن المؤثرات السلبية للأحزاب على المسار الديمقراطي الأردني مقاطعة عدد من القوى الحزبية، وخاصة حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يعد الأكثر تأثيراً وقوة، للانتخابات لأكثر من مجلس[٤]، وهذا ما دفع بالمحصلة الناخبين إلى التوجه في ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها إلى نواب الخدمات[٥].

لقد أدى هذا الوضع الذي كانت عليه الأحزاب في الانتخابات النيابية إلى تشكيل قناعة لدى أبناء المجتمع وخاصة المثقفون مفادها أنه لا يمكن لمرشح مستقل بقدراته الذاتية التي لا تستند إلى حزب وبرنامج سياسي أن يصمد أمام تحديات المرحلة التي تتسم بالتعقيد[٦]، والتي تحتاج إلى أحزاب سياسية فاعلة لها برامج عملية قابلة للتطبيق تمكنها من إفراز أغلبية نيابية تشكل حكومة برلمانية مؤهلة لخدمة المصلحة الوطنية العليا بعيداً عن المصالح الجهوية والشخصية والعشائرية[٧].

وبهدف دفع عربة الأحزاب قدماً نحو الأمام أصدرت الدولة قانون الانتخاب لسنة ٢٠١٦م، الذي اعتمد نظام القائمة النسبية المفتوحة بهدف فتح المجال أمام مشاركة أطياف أوسع في العملية الانتخابية وإتاحة المجال أمام الأحزاب والقوى والتكتلات السياسية الترشح ضمن قوائم موحدة بما يسهم في تشكيل ائتلافات برامجية داخل البرلمان تعزز مسيرة الأردن الديمقراطية[٨].

(١) الشقران، الشباب، الرأي، ٢٠٠٧/١١/١٩، ص ١٢.
(٢) المنسي، مجلس النواب، الغد، ٢٢/أيلول/٢٠١٥.
(٣) العجلوني، دور العشيرة، رسالة مجلس الأمة، ٢٠٠٣، ص ٤٥.
(٤) الرنتاوي، حصاد الأحزاب، الدستور، ١١/ت٢/٢٠١٠.
(٥) الزعاترة، موقف الإخوان من المقاطعة، الدستور، ١/ك٢/٢٠١٠.
(٦) العفيف، المجلس النيابي، ص ١٤٢-١٤٤.
(٧) ابن الحسين، خطاب العرش، ٢٩/ك٢/٢٠١٠.
(٨) ابن الحسين، مقابلة، الدستور، ١٥/آب/٢٠١٦، ص١.

خامساً: التأثيرات السلبية لقوانين الانتخابات

على مدار سنوات التحول الديمقراطي طبق الأردن عدة نماذج من قوانين الانتخابات، وكان القانون المعتمد خلال مرحلة الدراسة والتي شهدت أربعة مجالس نيابية من الرابع عشر حتى السابع عشر هو قانون الصوت الواحد الصادر عام ٢٠٠١م، مع تعديلات في بعض جوانبه الفرعية، طالت كل مجلس من المجالس الأربعة دون أن تمس الجوهر الممثل بالصوت الواحد(١).

وقد أدى الاستمرار في تطبيق هذا القانون إلى إفراغ العملية الانتخابية من محتواها السياسي، وذلك بجعل العشيرة خياراً يتقدم على كل الخيارات أمام الناخبين، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الخيار العشائري وجعل الفرصة متاحة أمامه أكثر من الأحزاب(٢)، وهذا ما أثار الاعتقاد وخاصة في أوساط المثقفين بأن الانتخابات وفق هذا القانون لن ينتج عنها مجالس تضم نواباً يمتلكون برامج سياسية، وتعبر عن مصالح الشعب وطموحاته العليا(٣)، ومنذ بداية صدور هذا القانون تعرض تطبيقه لعدة انتقادات، وبشكل خاص من قبل قوى المعارضة السياسية(٤)، التي رفضت مجموعة من نصوصه على اعتبار أنها تفسح المجال أمام الحكومة للتدخل في مخرجات العملية الانتخابية، مثال ذلك: عدم اعتماد عدد السكان كمعيار في تحديد عدد مقاعد الدوائر الانتخابية، مما أدى إلى إحداث خلل في معدل تمثيل المقاعد بين دائرة وأخرى(٥)، حيث أعطيت بعض الدوائر الصغيرة نفس المقاعد المعطاة للدوائر الكبيرة، فعلى سبيل المثال خصص في انتخابات المجلس الرابع عشر للواء الأغوار الشمالية في منطقة إربد مقعد لكل(٥٠) ألف ناخب، في حين كان في مناطق أخرى مثل الكرك ومعان مقعد لكل (١٥) ألف ناخب، وكذلك الأمر في عمان حيث وجدت بعض الدوائر تضم (٢٥٠) ألف ناخب لها أربعة مقاعد(٦)، كما أدى نظام تقسيم الدوائر المنبثق عن هذا القانون إلى تشتيت التجمعات السكانية وتكريس العشائرية والإقليمية(٧).

(١) الخيطان، قانون الانتخابات، كل الأردن، ٢٠١٦/٨/٨.
(٢) الرأي، ٢٠٠٣/٦/١/ ص٣٢.
(٣) أبو الخير، مشاجرات، السجل، ٢١/أبريل/٢٠٠٨، ص ٧.
(٤) سعيد، القوانين الانتخابية، وطنا نيوز، ٢٠١٦/٨/١.
(٥) مركز القدس، الرقابة البرلمانية، ص٤.
(٦) الجزيرة نت، الصوت الواحد، ٢٠٠٣/٧/١٦.
(٧) الرأي، ٢٠٠٣/٦/٥، ص٣٠.

كما أن هذا القانون لم يعطِ السلطة القضائية مهمة الإشراف الكامل على العملية الانتخابية، إنما جعل دورها جزئياً وكان الدور الرئيس للحكومة[١]، وهذا ما كان له انعكاسات سلبية على العملية الديمقراطية، تمثلت باندفاع عدد من القوى السياسية إلى مقاطعة الانتخابات وخاصة المجلس السادس عشر والسابع عشر، ومطالبة هذه القوى الحكومة بالعودة إلى القانون السابق الصادر عام ١٩٨٩م، الذي انطلق من مبدأ تعدد الأصوات بشكل يساوي عدد مقاعد الدائرة، الأمر الذي أدى إلى الموازنة بين الاعتبارات السياسية والعشائرية، وأعطى بذلك الفرصة للقوى السياسية للتنافس بشكل أفضل[٢].

وعلى الرغم من أهمية دور القوانين في دفع عربة الديمقراطية الأردنية نحو مرحلة الحكومات البرلمانية، إلا أن الأمر لا يتوقف عند تغيير قوانين أو إصدار قوانين جديدة فقط، بقدر ما يتطلب إحداث تغيير إيجابي في ثقافة المجتمع الديمقراطية المؤثرة في السلوك الانتخابي بما ينسجم مع الطموحات الملكية، الأمر الذي يفرض ضرورة التخلي عن كثير من المفاهيم السلبية المؤثرة في السلوك الانتخابي، والتي لا تزال قائمة رغم محاربة القوانين لها[٣]، لذلك عملية إيجاد النموذج الديمقراطي الأمثل الذي يفضي إلى الحكومات البرلمانية والدولة المدنية يبدأ أولاً من الناخب وسلوكه الانتخابي[٤].

فالمواطنون الذين يمتلكون الوعي في ممارسة السلوك الانتخابي كواجب وطني سينجحون في إيجاد مجلس نيابي قادر على أداء مهامه الوطنية التشريعية والرقابية، ويشكل في الوقت نفسه رافعة قوية تعزز مقدرة الدولة على مواصلة مسيرة التنمية والتطور ومواكبة متطلبات العصر ومواجهة التحديات القائمة[٥].

سادساً: التأثيرات السلبية للعشائرية

منذ بدايات تأسيس الدولة الأردنية عام ١٩٢١م، لعبت العشائر دوراً فاعلاً في الحياة السياسية، وبشكل خاص في مجال تحقيق حالة الاستقرار السياسي للدولة في كافة المراحل التي مرت بها، حيث التقت الرؤية العشائرية مع فلسفة الدولة في علاقة عضوية متكاملة خاصة في مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين التي سعت فيها العديد من الأحزاب اليسارية والقومية إلى الإطاحة

(١) أبو بكر، الانتخابات، مركز حنين، ص٥-٨.
(٢) سعيد، القوانين الانتخابية، وطنا نيوز، ٢٠١٦، ص١.
(٣) الرأي، ٢٠/تموز/٢٠١٦، ص ٢.
(٤) الرواشدة، الانتخابات، الدستور، ٢٤/ت٢/٢٠١٠، ص٢.
(٥) الطراونة، الديمقراطية، الرأي، ١٢/١٠/٢٠١٢، ص٢٠.

بالنظام[١]، وتؤكد المعطيات أن التطورات المدنية التي شهدتها الدولة على مدار قرن من الزمان، صاحبتها في الوقت نفسه حالة من التطور في بنى القوى العشائرية وتكوينها من حيث القيم والأعراف والمفاهيم والأدوار، بشكل دفعها إلى التخلص من جملة موروثات سلبية لتصبح إلى حدٍ ما إحدى بنى المجتمع المدني وركيزة من ركائز تقدمه[٢].

والملاحظ على واقع العشائر الأردنية أنها أبدت منذ بداية التحول الديمقراطي اهتماماً كبيراً بالمشاركة في الانتخابات النيابية[٣]، وهذا ما يتضح من خلال بيان معدلات الاقتراع في الدوائر التي يغلب عليها الطابع العشائري والذي زاد في كثير من الأحيان عن (٨٠%)، في الوقت الذي لم تصل فيه نسبة الاقتراع في العاصمة عمان إلى (٤٠%)[٤]. كما شهدت المجالس النيابية ابتداءً من المجلس الرابع عشر المنتخب عام ٢٠٠٣م تطوراً إيجابياً على المستوى العشائري تمثل بحدوث تغير واضح في طريقة تعامل العديد من العشائر مع الانتخابات مقارنة بما كان عليه الوضع في السابق، الذي كان فيه حق الترشيح وفق الأعراف القبلية لشيخ العشيرة أو احد أبنائه فقط[٥]، ويتضح هذا التغير من خلال تحركات العشائر قبل إعلان أسماء المرشحين بإجراء انتخابات داخلية، والإجماع على مرشح واحد يكون على مستوى من المقدرة والكفاءة بأسلوب يتسم إلى حدٍ كبير بالديمقراطية كما هو الحال لدى الأحزاب السياسية[٦]، وقد كان الغالب على مرشحي الإجماع أن معظمهم ممن تولوا مناصب مهمة في الدولة على المستويات كافة، وفي بعض العشائر تم الإجماع على رموز حزبيين من أبناء العشيرة[٧]، كما أجمع عدد من العشائر على سيدة تمثلهم للاستفادة من الكوتا[٨]، وحقق عدد من النساء فرصة الفوز عن طريق التنافس في المناطق العشائرية أكثر من المدن[٩]، وهذا يعتبر تطوراً واضحاً في منظومة القيم والأعراف العشائرية تجاه العملية الانتخابية التي كانت ترفض مشاركة المرأة وتمثيلها سابقاً[١٠].

(١) العفيف، المجلس النيابي، ص ١٤٢.
(٢) الرأي، ٢٠٠٣/٥/١٧، ص٣٠.
(٣) خريسات، الولاء للعشيرة، الدستور، ٣/ت٢/٢٠٠٧، ص ٢٠.
(٤) العجلوني، دور العشيرة، رسالة مجلس الأمة، ص ٤٥.
(٥) مركز القدس، قراءة تحليلية، ص ٢.
(٦) منتديات الأردن، العشائر، ٢٠١٢/٧/٢٧.
(٧) مركز القدس، الرقابة البرلمانية، ص٤.
(٨) خريسات، مرجع سابق، ص ٢٠.
(٩) الرأي، ٢٠٠٦/٦/٢٤، ص٢٠.
(١٠) العفيف، المجلس النيابي، ص ١٤١.

إن هذا التغير في السلوك العشائري تجاه العملية الانتخابية، يعد ظاهرة إيجابية قد تؤدي مستقبلاً إذا ما استغلت جيداً إلى إحداث تغيير إيجابي في جملة المفاهيم العشائرية السلبية التي تشكل تحدياً أمام المسار الديمقراطي وخاصة إذا تمكن نواب العشائر من المواءمة بين التزاماتهم العشائرية ومتطلبات العمل النيابي(١)، لقد أثبتت العشائر الأردنية من خلال تجربة الانتخابات بعد عملية التحول الديمقراطي، قدرتها على إعادة بناء نفسها بشكل يوافق متطلبات العصر في العديد من الجوانب بشكل متميز عن السابق، وبطريقة تتسم إلى حدٍ ما بالديمقراطية، رغبة منها بمواكبة التغيرات القائمة، الأمر الذي يوحي بإمكانية تطوير بنى المجتمع التقليدية، كأحد الأسس السليمة للعمل الديمقراطي، خاصة وأن وجود هذه البنى يعد أمراً واقعاً في البناء السياسي والاجتماعي للدولة لا يمكن نكرانه، في الوقت الذي لا تزال فيه مؤسسات المجتمع المدني في طور النمو وعدم النضوج(٢).

كما أنه ليس من الضروري أن يكون هناك دائماً حالة من التناقض بين البنى التقليدية في المجتمع والسلوك الديمقراطي القويم، فقد أثبتت تجربة تاريخ الأردن أن العشائر التي شكلت ركيزة أساسية من ركائز استقرار النظام السياسي لم تقف عند نقطة معينة بل واكبت مراحل تطور الدولة الأردنية المدنية في كثير من الجوانب(٣).

وعلى الرغم من هذه المزايا الإيجابية التي حققتها العشائر في إطار تطور المسار الديمقراطي الأردني، إلا أنه يجب أن لا يغيب عن البال أن هناك العديد من الجوانب السلبية للمكون العشائري شكلت تحدياً حقيقياً أمام الطروحات الديمقراطية الملكية الرامية إلى الوصول إلى مرحلة الحكومات البرلمانية(٤)، فعلى الرغم من سعة المشاركة العشائرية في الانتخابات التي تعد من حيث الظاهر سمة إيجابية في تدعيم المسار الديمقراطي، إلا أن دوافعها الحقيقية تمثلت بالدرجة لأولى في المنافسة بين العشائر لإثبات وجودها في النظام السياسي ومواقع صنع القرار من خلال نائب يخدم مصالح العشيرة(٥)، الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على المسار الديمقراطي(٦)، بشكل أدى إلى استفحال

(١) مركز الدراسات الإستراتيجية، استطلاع، ص٢٠-٢١.
(٢) الزعبي، قراءة في الخريطة النيابية، رسالة مجلس الأمة، ص ٢٠-٢٢.
(٣) الرأي، ٢٠٠٣/٦/٢١، ص٣٢.
(٤) أبو هلالة، حقائق، القواس، ٦/حزيران/٢٠١٠.
(٥) المعد، انتخابات الأردن، الجزيرة نت، ٢٠١٠/١١/٧.
(٦) الرأي، ٢٠٠٣/٦/٢١، ص ٣٢.

ظواهر سلبية، كان النائب قد وجد بالأصل من أجل محاربتها[١]، كما أدى هذا الوضع في كثير من الأحيان إلى جعل النواب ممثلين لعشائرهم، أكثر من تمثيل الوطن، الأمر الذي انعكس سلباً على حالة التنمية السياسية المطلوبة[٢]، كما أن سيطرة العشيرة كمكون يحمل السمة الاجتماعية بالدرجة الأولى على الحياة السياسية، يتعارض مع فكرة الدولة المدنية الحديثة في كثير من الجوانب المتمثلة بالمؤسسات الدستورية والقانونية ذات السمة الديمقراطية، التي لا يمكن أن تنتظم أمورها وتصل إلى مستوى النضوج، إلا من خلال أحزاب سياسية تمتلك برامج وطنية حقيقية[٣].

لقد شكلت سيطرة القوى العشائرية على معظم مقاعد المجالس النيابية بعد عملية التحول الديمقراطي، وعدم مقدرة النواب العشائريين على التوفيق بين مطالب عشائرهم التي أوصلتهم إلى البرلمان، ومتطلبات العمل النيابي، تحدياً حقيقياً انعكس سلباً على المسار الديمقراطي الأردني نحو الحكومات البرلمانية[٤]، حيث أن النائب العشائري كان يضطر من أجل المحافظة على شعبيته عند أبناء عشيرته الالتزام بالدرجة الأولى بخدمة مصالحها[٥]، مما كان يضطره في كثير من الأحيان إلى مجاملة السلطة الحكومية وغض الطرف عن تجاوزاتها في سبيل تحقيق هذه المطالب مما انعكس سلباً على دوره الرقابي والتشريعي[٦].

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- جاء قرار القيادة السياسية الأردنية ممثلة بالملك عبد الله الثاني في ترسيخ وتجذير النهج الديمقراطي في واقع النظام السياسي الأردني كإجراء ضروري لتحقيق متطلبات التطور والتنمية السياسية ووسيلة لاحتواء المتغيرات المستجدة على الساحة الأردنية والدولية، واستند هذا النهج في الوقت نفسه إلى رؤية عصرية شاملة تقوم على أساس أن الديمقراطية بمعانيها المتعددة ليست غاية بذاتها بل هي طريقة حياة ووسيلة لتحقيق الصالح العام مادتها الشعب وغايتها خدمته.

(١) ساتل، ديمقراطية العشائر، ٢٠١٣/٣/٢٠.

(٢) العجلوني، دور العشيرة، رسالة مجلس الأمة، ص ٥٤.

(٣) أبو هلالة، مرجع سابق، ٦/حزيران/٢٠١٠.

(٤) ساتل، مرجع سابق، ٢٠١٣/٣/٢٠.

(٥) الدستور، ٣٠/ك١/٢٠١٣، ص٢٠.

(٦) المعايطة، متطلبات المرحلة، الدستور، ٢٢/ت٢/٢٠٠٧، ص١٨.

كما أن النجاح في تطبيقها لا يقف عند نقطة معينة بل هي عملية حية متطورة، يجب أن تكون مواكبة للتغيرات. وتكون المجتمع الديمقراطي وفق الرؤية الملكية لا يتحقق من خلال برنامج إصلاحي واحد، إنما يتطلب سلسلة من التجارب المتراكمة والجهود المشتركة، وتطوير مستمر للنهج الذي يحكم كافة علاقات الدولة ومكوناتها، يستند بالمقام الأول إلى مبادئ المواطنة والاحترام المتبادل وواجب المساءلة والحوار البناء الذي يوصل دائماً إلى الحلول التوافقية التي تعد أهم أسس تجذير النهج الديمقراطي.

- تتمثل الأهداف الملكية من السعي إلى ترسيخ وتجذير النهج الديمقراطي في واقع النظام السياسي الأردني، في الوصول إلى مرحلة الحكومات البرلمانية والدولة المدنية التي يتم تشكيلها على أساس حزبي، والوصول إلى هذه المرحلة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المشاركة الفاعلة لكافة القوى السياسية المكونة للدولة على النحو التالي:

١. اعتبار مشاركة المواطنين الأردنيين الفاعلة في الحياة السياسية، الركيزة الأساسية في تطوير النموذج الديمقراطي الأردني، ونقطة الفصل في الوصول إلى لحكومات البرلمانية.
٢. نجاح مجلس النواب في إيجاد آلية للتشاور والتوافق يتم من خلالها التعاون مع الحكومة من جانب، ومدى نجاح أعضاء مجلس النواب في تحقيق التوازن بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة مع الحكومة من جانب آخر.
٣. وجود أحزاب سياسية فاعلة تمتلك برامج قوية قابلة للتطبيق مبنية على سياسات واضحة تحاكي متطلبات جميع المواطنين وهمومهم.
٤. نجاح الحكومات بتنفيذ برامجها بأسلوب فاعل وفق جدول زمني محدد من خلال منهج يتسم بالشفافية والحاكمية الرشيدة والمهارة في الاتصال والتفاوض وبناء التحالفات التي يتحقق من خلالها مجابهة التحديات الوطنية.
٥. تطوير دور مؤسسة العرش من خلال منهج يحافظ على دور الملك كقائد حامي لوحدة وسلامة المجتمع وصيانة مثله وقيمه العليا والمدافع عن قضايا الدولة المصيرية وأمنها الوطني، والمظلة التي تحتوي كافة مكونات الدولة وتقف على نفس المسافة مع الجميع.
٦. كشفت الدراسة أنه على الرغم من كل الظروف الصعبة التي أحاطت بالدولة الأردنية خلال مرحلة الدراسة إلا أن القيادة السياسية حققت نتيجة لتطويرها لنظامها السياسي العديد من المنجزات التي من شأنها ترسيخ النهج الديمقراطي على المستوى التشريعي والمؤسسي، الأمر الذي منح الدولة الأردنية القدرة على مواجهة التحديات التي أطاحت بالعديد من دول المنطقة.

٧. تمثلت المعوقات التي تقف في طريق المسار الديمقراطي الأردني كما بينت الدراسة بما يلي:

أ. الانعكاسات السلبية لظروف الصراع الدولي على المزاج النفسي والاجتماعي للمواطن بالشكل الذي ولد لديه الإحباط الذي انعكس سلباً على سلوكه السياسي، وبشكل خاص في مجال المشاركة بالانتخابات والانضمام إلى الأحزاب.

ب. القوانين الناظمة للعملية الانتخابية ممثلة بقانون الصوت الواحد الذي جعل الخيار العشائري هو الخيار الأقوى أمام الناخب.

ج. إخفاق الأحزاب في إثبات وجودها من حيث البرامج والمشاركة الفاعلة في النظام السياسي والانتشار في الأوساط الاجتماعية.

د. عدم التزام عدد من المرشحين والنواب بالضوابط الأخلاقية والقانونية التي تنسجم مع القيم والأعراف الديمقراطية، بسبب عدم الوعي والمعرفة لحقيقة مهامهم النيابية، وسيطرة الثقافة العشائرية في كثير من الأحيان على سلوكيات أعضاء مجلس النواب وعدم قدرتهم على الموازنة بين خدمة مصالح العشيرة ومتطلبات العمل النيابي.

هـ. خضوع سلوك المواطنين السياسي بشكل عام والانتخابي بشكل خاص، في كثير من الأحيان للقيم والأعراف العشائرية التقليدية التي تتعارض في كثير من جوانبها مع القيم والمبادئ التي يقوم عليها النهج الديمقراطي.

التوصيات:

بعد الانتهاء من دراسة النموذج الديمقراطي الأردني وفق رؤية الملك عبد الله الثاني التي تشكل في مجملها كما عبر عنها في خطاباته وأوراقه النقاشية إطاراً فكرياً استند إلى أسس علمية موضوعية نابعة من عقلية عميقة الفهم والإدراك لكافة تحديات المرحلة ومتطلبات المستقبل.

توصي الدراسة بما يلي:

١. ضرورة إعداد المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة حول رؤى وطروحات الملك عبد الله الثاني وسبل تفعيلها على أرض الواقع ووضع برامج وخطط لمجابهة التحديات التي تواجهها.

٢. تبني مراكز الدراسات والأبحاث للرؤى الملكية، من خلال عقد المزيد من المؤتمرات والندوات وورش العمل.

٣. تركيز وسائل الإعلام الأردنية من خلال برامج متخصصة هادفة – يقوم عليها فريق من أهل الاختصاص، – على إبراز مضامين الطروحات الملكية بهدف تجذير قيم ومفردات الديمقراطية

وفقاً لرؤية الملك عبد الله الثاني في الثقافة الاجتماعية بشكل يجعلها أساساً محركاً للسلوك السياسي والاجتماعي.

٤. ضرورة استيعاب القائمين على المراكز المؤثرة في توجيه الرأي العام – من قيادات سياسية واجتماعية ونيابية وصحفية وإعلامية وحزبية وثقافية، وخطباء مساجد ومدرسين – للرؤى الملكية واعتمادها كأساس يستند إليها نشاطهم.

٥. ضرورة إعادة صياغة المناهج المدرسية والجامعية وإعداد المدرسين بما ينسجم مع الرؤية الملكية.

٦. وضع أسس ومعايير دقيقة لمن يترشح لعضوية المجلس النيابي تركز بالدرجة الأولى على مستوى فهم واستيعاب المرشح لمفردات الديمقراطية ومتطلبات العمل النيابي من جانب، وإعادة النظر في القوانين الناظمة للحياة الحزبية بشكل لا يسمح بتشكيل أكثر من ثلاثة أحزاب فقط تتمثل بالتيار الديني والقومي والوطني من جانب آخر.

٧. اعتماد الأوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني كأحد أهم المرتكزات الفكرية في صياغة منهج وسياسات الدولة على المستويات كافة، ممثلة بالبرامج الوزارية، والقوانين والتشريعات، وخطط عمل المؤسسات ومدونات السلوك.

المراجع

أ. المصادر:

ابن الحسين، عبد الله الثاني، الورقة النقاشية الأولى "مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة"، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني، عمان،٢٩/ ك٢/٢٠١٢، رابط: http://Kingabdullah.jo.

ابن الحسين، عبد الله الثاني، الورقة النقاشية الثانية "تطور نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين"، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني، عمان، ٢٦/ ك٢/٢٠١٣، رابط: http://Kingabdullah.jo.

ابن الحسين، عبد الله الثاني، الورقة النقاشية الثالثة "أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة"، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني، عمان، ٢/ آذار/٢٠١٣، رابط: http://Kingabdullah.jo.

ابن الحسين، عبد الله الثاني، الورقة النقاشية الرابعة "نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة"، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني، عمان،٢/ حزيران/٢٠١٣، رابط: http://Kingabdullah.jo.

ابن الحسين، عبد الله الثاني، الورقة النقاشية الخامسة "تعميق التحول الديمقراطي الأهداف والمنجزات ولأعراف السياسية"، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني، عمان، ١٣/ أيلول/٢٠١٤، رابط: http://Kingabdullah.jo.

ابن الحسين، عبد الله الثاني، الورقة النقاشية السادسة "سيادة القانون أساس الدولة المدنية"، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني، عمان، ١٦/تشرين أول/٢٠١٦، رابط: http://Kingabdullah.jo.

ابن الحسين، عبد الله الثاني، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس عشر، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٥٥٨١، ٢١/ت٢/٢٠١٠.

ابن الحسين، عبد الله الثاني، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر، موقع رئاسة الوزراء، عمان، ٢٦/ت١/٢٠١١، رابط: WWW.PM.GOV.JOR.

ابن الحسين، عبد الله الثاني، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة السابع عشر، موقع رئاسة الوزراء، عمان، عدد١٧٣٥٥، ١٥/ ت٢/٢٠١٥، رابط: WWW.PM.GOV.JOR.

ابن الحسين، عبد الله الثاني، خطاب العرش في افتتاح مجلس الأمة السابع عشر، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٦٣٧٣، ١٠/ شباط/٢٠١٣.

ابن الحسين، عبد الله الثاني، مقابلة مع الملك عبد الله الثاني، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٧٦٣٢، ١٥/ آب٢٠١٦.

ابن طلال، الحسين، مهنتي كملك، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٩.

الجريدة الرسمية، تعديل الدستور الأردني لسنة ٢٠١١م، رئاسة الوزراء، عمان، عدد ٥١١٧، ١/ت١/٢٠١١.

الدستور الأردني١٩٥٢م، مطبوعات مجلس الأمة، عمان، ١٩٨٩.

قانون الانتخابات النيابية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣م المعدل لقانون الانتخابات النيابية رقم ٣٤، الجريدة الرسمية، عمان، عدد ٤٥٨٦، ٢٠٠٣.

قانون الانتخابات النيابية لسنة ٢٠١٢، وكالة الأنباء الأردنية، عمان، ٩/نيسان/٢٠١٢.

ب. المراجع:

بدران، إبراهيم، الأردن والوسطية، وزارة الشباب، عمان، ١٩٨٨.

الحجاج، خليل، التطور التاريخي للحياة التشريعية في الأردن ١٩٢١-١٩٥١م، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٠.

الحوراني، هاني، المسار الديمقراطي الأردني، دار السندباد، عمان، ١٩٩٦.

الخطيب، رناد، التيارات السياسية في الأردن، عمان، ١٩٩٢.

خليفات، عوض، الميثاق الوطني الأردني، وزارة الشباب، عمان، ١٩٩٥.

الداودي، محمد، النظام السياسي الأردني، ط١، عمان، ١٩٩٣.

الشناق، عبد المجيد، تاريخ الأردن وحضارته، ط٢، عمان، ٢٠٠٢.

عساف، نظام، الأحزاب السياسية في الأردن ١٩٩٢م-١٩٩٤م، مركز الريادة للمعلومات، عمان، ١٩٩٨.

مركز الدراسات الإستراتيجية، استطلاع الرأي حول أداء مجلس النواب الرابع عشر، ومحددات السلوك الانتخابي، عمان، ٢٠٠٧، رابط: www.jcss.org.

مركز الريادة للمعومات والدراسات، دور الأحزاب في التنمية السياسية، عمان، ١٩٩٧.

مركز القدس للدراسات السياسية، ورشة عمل حول الرقابة البرلمانية، عمان، ٢٠٠٦، رابط: www.jmp.jo.

مركز القدس للدراسات، قراءة تحليلية في الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب السادس عشر، عمان، ٢٠١١، رابط: www.alqudsenter.org.

مركز دراسات الأمة، قراءة رقمية في نتائج كتلة جبهة العمل الإسلامي للانتخابات النيابية ٢٠٠٣م، عمان، ٢٠١٠، رابط: ww.archiveelection.jo.gov.

مهنا، أمين، الإطار النظري للأحزاب السياسية في الأردن، مركز الريادة للمعلومات، عمان، ١٩٩٧.

الموسى، سليمان، إمارة شرق الأردن ١٩٢١م-١٩٤٦م، ط١، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩١.

ج. الدوريات:

الاتحاد البرلماني العربي، التجربة البرلمانية في الأردن ١٩٢١م-٢٠٠٥م، مجلة البرلمان العربي، السنة الرابعة والعشرون، ٢٠٠٦، رابط: www.arab-ipu.orgpublications.

الزعبي، خالد، أضواء على العملية الانتخابية، وإفرازاتها لمجلس النواب الرابع عشر، رسالة مجلس الأمة، عمان، عدد ٤٩، ٢٠٠٣، ص ١٨-٢٥.

الزعبي، فتحية، قراءة في واقع الخريطة النيابية لمجلس النواب الرابع عشر، رسالة مجلس الأمة، عمان، عدد ٥٠، ٢٠٠٣، ص ٢٠-٢٤.

شتاته، محيي الدين، الانتخابات النيابية في ظل مقاطعة الإسلاميين، مجلة الوحدة الإسلامية، عمان، عدد ١٠٨، ٢٠١٠.

العجلوني، صلاح، دور العشيرة في انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر، رسالة مجلس الأمة، عمان، عدد ٥٠، ٢٠٠٣، ص ٤٥-٥٠.

العفيف، أحمد، المجلس النيابي الأردني الرابع عشر ٢٠٠٣م، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان، عدد ١، مجلد ٤٠، ٢٠١٣، ص ١٣٩-١٥٩.

محافظة، محمد، نماذج من العنف البرلماني في مجلس النواب الأردني ١٩٨٩م-٢٠١٣م، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، عدد ٣٠١، إبريل ٢٠١٦، ص ٣٧٥-٣٧٧.

نوفل، أحمد، المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، شهرية الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، عدد ١٧، ٢٠١١.

د. الصحف والمواقع الإلكترونية:

أبو الخير، خالد، مشاجرات تحت القبة، جريدة السجل، شركة المدى للصحافة والنشر، عمان، عدد ٢١، ٢١/ أبريل/٢٠٠٨، رابط: www.al-sijill.com.

أبو بكر، تامر، دراسة في الانتخابات الأردنية، مركز حنين للدراسات، عمان، ٢٠١٣، رابط: www.arctive.election.jo.com.

أبو زيد، راضي، الورقة النقاشية الرابعة وثيقة وطنية ونقطة انطلاق، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٦٤٨٥، ٥/ حزيران/٢٠١٣.

أبو هلالة، باسم، حقائق ما حصل في مجلس النواب السادس عشر، موقع القواس، عمان، ٦/حزيران/٢٠١٠، رابط: www.alqwas.jo.news.

جريدة السجل، شركة المدى للصحافة والنشر، عمان، عدد ٢١، ٢٠٠٨/٦/١٠.

جريدة الرأي، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان،

- الأعداد من ١٧/ أيار - ٢٤/ حزيران، ٢٠٠٣.
- الأعداد من ١٢/ حزيران - ٢٠/ حزيران، ٢٠٠٧.
- الأعداد من ٢٠/ تموز - ٢٩/ تموز، ٢٠١٦.

جريدة الدستور، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، عمان:

- الأعداد من ١١/ ت١- ١٣/ ت١، ٢٠١٠.
- الأعداد من ١٠/ت٢ - ١٥/ ت٢، ٢٠١١.
- الأعداد من ٥/ت١ - ١٨/ت٢، ٢٠١٢.
- الأعداد من ٥/ت١ - ٢/ك٢، ٢٠١٣.
- الأعداد من ٣٠/ ك٢ - ١٥/ آب، ٢٠١٦.

جريدة العرب اليوم، شركة المجموعة الوطنية للاستثمار الإعلامي، عمان، ٢٠٠٣/٥/١٩م.

جريدة الغد، عمان، الشركة الأردنية المتحدة للصحافة والنشر، ١٤/ أيلول/٢٠١٠.

حسين، عدنان، تاريخ الحياة البرلمانية، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٦٤٧٧، ٢٥/أيار/٢٠١٣.

حكمت، تغريد، قراءة تحليلية للأوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني، جريدة الرأي، عمان، ٢٠١٣/٩/٢٠.

الحوراني، هاني، كيف نقرأ انتخابات ١١/٢٠، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٤٤٨٩، ٨/ت٢/٢٠١١.

خريسات، محمد، الولاء للعشيرة في الانتخابات النيابية، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٤٤٨٤، ١٣/ت٢/٢٠٠٧.

الخيطان، فهد، المشكلة ليست في قانون الانتخاب، موقع كل الأردن، عمان، ٢٠١٦/٨/٨، رابط: www.allofjor.net.

الرنتاوي، عريب، حصاد الأحزاب في الانتخابات، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٥٥٦٩، ١٦/ ت٢/٢٠١٠.

الرنتاوي، عريب، قراءة في انتخابات ٢٠١٠م، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٥٥٦٤، ١١/ ت٢/٢٠١٠.

الرواشدة، حسين، الانتخابات النيابية قراءة وانطباعات، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٥٥٦٤، ١٤/ ت٢/٢٠١٠.

الزعاتره، ياسر، هل استفاد الإخوان من المقاطعة، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٥٥٨٣، ١/ ك٢/٢٠١٠.

الزعبي، خالد، الأردنيون يقولون كلمتهم في مجلس النواب السابع عشر، صحيفة الشاهد، عمان، ١/ شباط/٢٠١٥.

سعيد، أحمد، القوانين الانتخابية، موقع وطنا نيوز الإخباري، عمان، ٢٠١٦/٨/١، رابط: www.watannews.com.

الشقران، خالد، الشباب والانتخابات، جريدة الرأي، عمان، ٢٠٠٧/١١/١٩.

الشوابكة، فايز، قراءة في الورقة النقاشية الرابعة، جريدة الرأي، عمان، ٢٠١٣/٦/٥.

الصفدي، علي، يوم الاستحقاق الدستوري، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٥٥٦٠، ٧/ت٢/٢٠١٠.

الطراونة، محمد، الديمقراطية في الأردن، جريدة الرأي، عمان، ٢٠١٢/١٠/١٢.

الطراونة، محمد، إنجازات مجلس النواب، موقع كل الأردن، عمان، ٥/٦، رابط: www.allofjo.net.

عبيدات، محمد، الورقة النقاشية الخامسة، جريدة الدستور، عدد ١٦٩٥٤، عمان، ٢١ أيلول، ٢٠١٤.

عجيلات، نادر، المال السياسي يدخل الساحة الانتخابية، جريدة الدستور، عمان، عدد ٤٤٨٤، ٢٣/ ت٢/٢٠٠٧.

العفيف، أحمد، الأوراق النقاشية الملكية: رؤية شاملة في الإصلاح والتنمية المستدامة، الرأي، عمان، عدد ١٦٦٩٥، ٢٠١٦/١١/٢٠.

العفيف، أحمد، منهجية الملك المؤسس في بناء الدولة الأردنية، جريدة الرأي، عمان، عدد ١٦٦٨٨، ٣/ آب/٢٠١٦.

عليمات، يوسف، الورقة النقاشية الخامسة، قراءة في آفاق الربيع العربي، موقع طلبة نيوز، عمان، ٢٠١٤/٩/١٧م: www.talabanews.net.

العياصرة، وليد، السلوك الانتخابي، صحيفة السوسنة، عمان، ٢٠١٠/١١/١، رابط: www.assawsana.com.

الغزولي، سعد، مجلس النواب السابع عشر صدمة للشعب الأردني، موقع عمون الإخباري، عمان، ٢٠١٣/٣/١، رابط: www.amman.news.com.

مردم، باتر، رؤية الملك في تشكيل الحكومات القادمة، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٦٣٤٥، ١٠/ ك٢/٢٠١٣.

مردم، باتر، نزاهة الانتخابات لإعادة تأصيل الحياة النيابية، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٦٣٥٥، ٢٣/ ك٢/٢٠١٣.

المعايطة، أمين، متطلبات المرحلة القادمة، جريدة الدستور، عمان، عدد ١٤٨٩٣، ٢٢/ت٢/٢٠٠٧.

المعد، محمد، انتخابات الأردن عصبية العشيرة والمال السياسي، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٠/١١/٧، رابط: www.aljazera.net.

المنسي، جهاد، مجلس النواب يدخل عامه الأخير، جريدة الغد، عمان، ٢٢/ أيلول/٢٠١٥.

موقع الجزيرة نت، قانون الصوت الواحد يعرقل الديمقراطية، ٢٠٠٣/٧/١٦، رابط: www.aljazera.net.

موقع العراب نيوز، تقرير حول أداء المجلس النيابي السابع عشر، ٢٠١٤/٦/١٠، رابط: www.alarrab.news.com.

موقع ساتل الإخباري، ديمقراطية العشائر في الأردن، ٢٠٠٣/٣/٢٠، رابط: www.satelnews.com.

موقع شبكة ميديا نيوز، مجلس النواب السابع عشر تواضع في الأداء، يونيو، ١٥/يونيو/٢٠١٦، رابط: www.midianewschaninel.net.

موقع منتديات الأردن كول، العشائر الأردنية في مجلس النواب، ٢٠١٢/٧/٢٧، رابط: www.didcc.yoo.com.

المومني، محمد، مجلس النواب السادس عشر، جريدة الغد، عمان، ١٣/أيلول/٢٠١٠.

نجار، هيفاء، قراءة في الأوراق النقاشية لجلالة الملك "الورقة النقاشية الخامسة"، جريدة الغد، عمان، ١٠/ أيلول/٢٠١٤.